ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

الاتفاق النووي الإيراني

الاتجاه إلي مفترق الطرق

الاتفاق النووي الإيراني ...
الاتجاه إلي مفترق الطرق

8

أثر اتفاق فيينا النووي على سياسات إيران الداخلية

28

تصاعد الدور: مستقبل الحشد الشعبي بعد توقيع الاتفاق النووي الجديد

د. **خالد عكاشة**
المدير العام

د. **محمد مجاهد الزيات**
المستشار الأكاديمي

تحريــر ومراجعة
د. **دلال محمود**

المشاركون

د.**محمد مجاهد الزيات**
د.**محمد محسن أبو النور**
داليا يسرى
ماري ماهر
مها علام

د. **محمد عباس ناجى**
حسين عبد الراضى
على عاطف
محمود قاسم
نوران عوضين

المنسق العام
مي سعيد

إشراف الديجيتال
صفوة إيهاب

إخـراج فنـي
إسلام علي

ملفات خاصة

مارس 2022

حقوق الطبع محفوظة

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.
الهاتف: +20226905861 - +20226905862 - +20226905863
البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg
www.ecss.com.eg

الفهرس

1 الافتتاحية: الاتفاق النووي الإيراني: التوجه للأمام.... 4

2 أثر اتفاق فيينا النووي على سياسات إيران الداخلية 8

3 الاتفاق النووي والصراعات في الإقليم 14

4 ترتيبات اليوم التالي لتوقيع الاتفاق النووي في سوريا الروسي. 18

5 انعكاسات العودة إلى الاتفاق النووي الإيراني على مكانة تركيا إقليميًّا 22

6 تصاعد الدور: مستقبل الحشد الشعبي بعد توقيع الاتفاق النووي الجديد 28

7 ما بعد الاتفاق النووي الإيراني.. إلى أين تتجه الأزمة اليمنية؟ 32

8 إيران والولايات المتحدة: تفسيرات متعارضة للمطالب الروسية 36

9 موقف موسكو من الاتفاق النووي الإيراني: خياران كلاهما مرغوب 40

10 أي مصالح يمكن أن تحققها واشنطن من الاتفاق النووي الإيراني؟ 44

ما بعد الاتفاق النووي الإيراني.. إلى أين تتجه الأزمة اليمنية؟

أي مصالح يمكن أن تحققها واشنطن من الاتفاق النووي الإيراني؟

الاتفاق النووي الإيراني

التوجه للأمام...

د. محمد مجاهد الزيات (1*)

في أوائل شهر مارس 2022، انطلقت تصريحات مسئولي إدارة المفاوضات في فيينا بين إيران والدول المشارِكة في خطة العمل المشتركة المُوقَّعة عام 2015 بشأن البرنامج النووي الإيراني.. انطلقت للإعلان عن اقتراب التوصل إلى اتفاق؛ ففي 5 مارس صرَّح مسئول السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل بأن «من المتوقع التوصل إلى اتفاق مطلع الأسبوع في المحادثات غير المباشرة بين إيران والولايات المتحدة بشأن إحياء الاتفاق النووي الإيراني المُبرَم عام 2015». وقال ميخائيل أوليانوف كبير المفاوضين الروس في محادثات إحياء الاتفاق النووي لعام 2015 بين إيران والدول الكبرى إنه يعتقد «أن من الممكن التوصل إلى اتفاق في منتصف الأسبوع المقبل». وقال أوليانوف للصحفيين: «في حدود ما أعلم، الإيرانيون غير مستعدين لمحادثات مباشرة (مع الولايات المتحدة)»، ومضى قائلًا: «سيكون لدينا اتفاق ربما في منتصف الأسبوع المقبل. نتحدث عن الخطوات الأخيرة قبل اجتياز خط النهاية». وكذلك قالت كبيرة مبعوثي بريطانيا لمحادثات إيران النووية، الجمعة، إن المحادثات غير المباشرة بين إيران والولايات المتحدة، الرامية إلى إحياء الاتفاق النووي المبرم عام 2015، تقترب من التوصل إلى اتفاق.

ورغم هذا، لم يتم الاتفاق بعد، وبالأحرى لم تتم العودة إلى اتفاق 2015 مرة أخرى المعروف باسم خطة العمل المشتركة؛ فقد انعقدت ثماني جولات تفاوضية، شهدت تقدمًا وتعثرًا بوتيرة متكررة؛ حيث ظهرت نقاط اختلاف متعددة بين الطرفين. وحينما تصور الجميع أن المباحثات سوف تقف ولن يتم الوصول إلى نتيجة إيجابية، جاءت الأزمة الأوكرانية لتترك تداعياتها على ملف المباحثات النووية في فيينا، وتزيد فرص الوصول إلى اتفاق يرضي كافة الأطراف.

(1) (*) المستشار الأكاديمي المركز المصري للفكر و الدراسات الاستراتيجية

وقد تمثلت نقاط الاختلاف الأساسية في عدة أمور؛ أهمها:

- الدول تطالب إيران بإزالة أجهزة الطرد المركزية التي تزيد عن 1 M، وأن يتوقف إنتاج وتخصيب اليورانيوم عند 3.5، وبأن تُقدّم إيران دلائل على اليورانيوم المخصب وأماكن إنتاجه وأماكن تخزينه، مع وقف نشاط مفاعل نطنز، وبأن تسمح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتفتيش في أي وقت دون اشتراط الإخطار المسبق لإيران، ثم تم التوافق حول تجميد أجهزة الطرد المتطورة، ووقف استخدام ما تمت إضافته.

- كان يوجد خلاف حول العقوبات؛ إذ أرادت إيران إسقاط العقوبات بالكامل (السماح لها بتصدير البترول بالإضافة إلى الإفراج عن الأرصدة المجمدة). وبهذا الخصوص، كان الرأي أن يُسمَح لإيران بتصدير البترول كإظهار لحُسن النوايا، وكذلك وقف الجزاءات التي فرضتها العقوبات على الشركات التي تتعامل مع إيران في مجال الطاقة. مع السماح لدول أخرى بالإفراج عن الأرصدة الإيرانية، مثل كوريا الجنوبية.

- الإشكالية الرئيسية لدي إيران عبر عنها المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية سعيد خطيب زاده، بقوله: «إن هناك ضرورة لضمان عدم تكرار انسحاب أمريكا من الاتفاق النووي»، مشيرًا إلى أن إيران «لن تصبر إلى الأبد» بشأن الاتفاق في مفاوضات فيينا؛ حيث كتب خطيب زاده في حسابه في «تويتر»: «أمريكا انسحبت من الاتفاق النووي، وعلينا أن نتأكد أن هذا لن يحدث مرةً أخرى»؛ أي أن إيران تطالب بضمانة تشريعية بعدم خروج الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق، وهذا الأمر صعب أن تتجاوب معه الولايات المتحدة.

- نقطة خلافية أخرى هي رفض إيران إخراج اليورانيوم المُخصّب من أراضيها، ووافقت إيران على عدم تجاوزها فيما يتعلق بتخصيب اليورانيوم، وأن تُبقي على أن تكون الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي المسئولة عن ذلك، وأن تتمكن الوكالة الدولية من زيارة إيران من دون إخطار مسبق بعد أن كانت ترفض ذلك. وهذا إنجاز كبير سوف تقوم الولايات المتحدة بتسويقه لتعلن عودتها إلى الاتفاق القديم بشروط أفضل.

انعكاسات الأزمة الأوكرانية على مفاوضات فيينا

امتدت تداعيات الأزمة الأوكرانية إلى المباحثات النووية في فيينا بين إيران والدول المُشارِكة مباشَرةً في اتفاق 2015، وبينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية بأسلوب غير مباشر. وظهرت هذه التداعيات في أمرين أساسيين:

1

الأمر الأول- موقف روسيا من العودة إلى الاتفاق:

ففي بداية الأزمة، دفعت روسيا إيران إلى التجاوب مع الاتفاق وإظهار بعض المرونة لإتمام العودة إلى الاتفاق النووي، ليتم تخفيف ثم رفع العقوبات التي تواجهها إيران. وخلال الزيارة الأخيرة التي أجراها الرئيس الإيراني إلى روسيا، أكدت مصادر إسرائيلية وروسية أن روسيا أقنعته بأن الفرصة سانحة وفي مصلحة إيران، وكذلك في مصلحة روسيا أن تتحرر إيران من العقوبات بانضباط، وهو الأمر الذي ازدادت أهميته بعد الأزمة الأوكرانية وما تسببت فيه من عقوبات على روسيا. ولكن حاولت روسيا تأمين مصالحها مع إيران حين طلب وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف، من الولايات المتحدة «ضمانات مكتوبة» بألا تؤثر العقوبات التي فرضها الغرب عليها بسبب أوكرانيا، على التجارة والتعاون التقني والعسكري بين موسكو وطهران. وقوبل هذا الطلب برفض من واشنطن التي قالت على لسان وزير خارجيتها أنتوني بلينكن إن الطلب الروسي «خارج السياق». واعتبرت دول أوروبية -مثل ألمانيا- تُعَد من أطراف المحادثات النووية، أن روسيا بذلك تحاول إفساد الاتفاق الذي اقترب من النهاية؛ وذلك لما لروسيا من إمكانية قانونية لعرقلة المفاوضات النووية؛ فالاتفاق النووي مدعوم بقرار في مجلس الأمن الدولي إذا لم توافق روسيا هذه المرة، فلديها خيار استخدام حق النقض ضد قرار جديد، وهو ما يُعطل الاتفاق، بالإضافة إلى ما تملكه روسيا من أدوات للضغط على طهران بورقتَي الطاقة والسلاح.

2

ثانيًا- مرونة أمريكية متزايدة في المباحثات النووية:

رغم أن الإدارة الأمريكية الحالية أعلنت عن اتجاهها إلى التفاوض مع إيران منذ الحملة الانتخابية لجو بايدن، وتأكيدها هذا فور الوصول إلى السلطة في يناير 2021، فقد مرت بالفعل سبع جولات تفاوضية لم تسفر عن شيء، ولم يكن هناك استعداد للتفاهم بقدر ما ظهر من اقتراب الجولة الثامنة للوصول إلى اتفاق، وهي الجولة التي تتزامن مع تطورات المشهد في أوكرانيا. وانعكست التطورات التي فرضتها الأزمة الأوكرانية على الموقف الأمريكي؛ حيث تبلورت مرونة أمريكية لم تكن معهودة منذ بداية المفاوضات، استهدفت الإسراع إلى توقيع الاتفاق لدخول البترول الإيراني في السوق، لموازنتها بعد الارتفاع المتتالي للأسعار الذي رفع حالة التضخّم حتى داخل الولايات المتحدة الأمريكية، التي لا تستورد بترولًا من إيران. وبدت هذه المرونة في عدد من النقاط كان من أبرزها:

- أرادت إيران أن تستثمر الموقف وتطلب رفع «الحرس الثوري» من قائمة الإرهاب الأمريكية. وفي هذا الصدد، تم الاقتراح بأن تُصدِر إيران إعلانًا بأنها ستحترم الدول الأخرى بالإقليم، ولن تؤثر على حالة الاستقرار فيها، في محاولة لإعطاء شيء ما لدول الإقليم التي أعلنت تضرُّرها من الوصول إلى اتفاق مع إيران. وأصرت إيران على ألا تصدر إعلانًا بهذا الشكل، أو أن يتضمن الاتفاق صيغة ما على هذا النحو دون أن تعلنه هي. وأجرى روبرت مالي مباحثات مكثفة مع إيران في هذا الشأن بعد أن كانت الولايات المتحدة ترفض إجراء أي مشاورات مع مسئولين إيرانيين، على أن يكون الثمن هو الإفراج عن مسجونين في البلدين؛ ليقدم بايدن للشعب الأمريكي ما يقنعه بأن إنجازًا ما تحقق.
- رفضت الولايات المتحدة المطلب الروسي الذي طالبت فيه روسيا بألا تنسحب العقوبات الاقتصادية والتجارية إلى تعاملاتها مع إيران، وتم الوصول إلى حل وسط في هذا الصدد؛ بأن يتضمّن الاتفاق ألا تنسحب هذه العقوبات على التعامل النووي بين روسيا وإيران.
- استيعاب الموقف الإسرائيلي من الاتفاق: فقد أدركت إسرائيل أن الولايات المتحدة تتجه إلى العودة للاتفاق النووي مع إيران، وقد كثفت الولايات المتحدة الاتصالات مع الوفود الرفيعة المستوى المتبادلة بينها وبين إسرائيل، وانتهى الأمر إلى تغير الموقف الإسرائيلي ليعبر عن تقدير إسرائيل بأن العودة إلى الاتفاق القديم أفضل من أن يُترك الأمر مفتوحًا أمام إيران لتطوير وإكمال برنامجها النووي. وجاء هذا التغير نتيجة إقناع إسرائيل بأن الوصول إلى اتفاق يحد قدرة إيران على الوصول إلى إنتاج القنبلة النووية أفضل من أن تُترَك دون ضوابط أو قيود؛ فالولايات المتحدة والدول الأوروبية مهتمة جدا بتحديد سقف لهذه القدرة الإيرانية.

إن العودة إلى الاتفاق النووي يصب في صالح إيران، خاصةً مع عدم التطرق إلى البرنامج الصاروخي الإيراني أو إلى سياستها الإقليمية تجاه دول جوارها، كما أن من المؤكد أن يترك الاتفاق تداعيات مؤثرة على كل التفاعلات السياسية في المنطقة؛ فإن إتمام الاتفاق سيجعل الإقليم يواجه تطورات جيوسياسية غير مسبوقة؛ فعودة إيران قوةً إقليميةً يُطلِق سراحها ويُفرِج عن أرصدتها، ويسمح لها بدخول النظام المالي وتصدير البترول والغاز. نحن إذن أمام تغير جديد في الإقليم يُعِيد هيكلة التوازن ويسمح بمساحات حركة لقوة إقليمية على حساب القوى الإقليمية الأخرى، بما يعيد المنطقة إلى دائرة الاهتمام الدولي.

هذه التطورات، في مجملها، تستدعي الانتباه والمتابعة الجيدة للتفاعلات السياسية في الإقليم، والتطورات المختلفة على كافة الأصعدة، والتحركات الإقليمية ليس لإيران فقط، بل لتركيا وإسرائيل أيضًا، ومحاولات نسج تعاون إقليمي ومحاور تتفاعل بإيجابية مع هذه التفاعلات؛ للحفاظ على المصالح المصرية في هذه المرحلة الهامة وتثبيتها.

من هذا المنطلق، يُقدم المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية هذا الإصدار، في محاولة لاستشراف التداعيات المحتملة للعودة إلى الاتفاق النووي الإيراني على الداخل الإيراني، وعلى الإقليم؛ أي التداعيات المحتملة على الصراعات الإقليمية وعلى وكلاء إيران في كل من العراق واليمن باعتبارهما الأكثر تأثيرًا على منطقة الخليج العربي. وأخيرًا يقدم الإصدار رؤية لموقف كل من روسيا، وكيف رأى الرأي العام الإيراني تغير الموقف الروسي، وكذلك كيف يمكن أن توظف الولايات المتحدة الأمريكية العودة إلى الاتفاق، خاصةً مع المأزق الحالي للإدارة الأمريكية.

جولات المباحثات النووية

الجولة الأولى
2 أبريل 2021

الجولة الثانية
15 أبريل 2021

الجولة الثالثة
27 أبريل 2021

الجولة الرابعة
7 مايو 2021

الجولة الخامسة
25 مايو 2021

الجولة السادسة
12 يونيو 2021

الجولة السابعة
29 نوفمبر 2021

الجولة الثامنة
27 ديسمبر 2021

أثر اتفاق فيينا النووي على سياسات إيران الداخلية

د. محمد محسن أبو النور (1*)

ألقت الحرب الروسية – الأوكرانية بظلالها على كثير من الملفات العالقة في مفاوضات محاولة إعادة إحياء الاتفاق النووي بين إيران والمجتمع الدولي التي جرت بالعاصمة النمساوية فيينا، ولعبت هذه الحرب دورًا مفصليا في تسريع وتيرة المفاوضات، وتكثيف جلسات العمل بالجولة الثامنة والحاسمة من تلك العملية السياسية التي استمرت منذ السابع والعشرين من ديسمبر 2021 حتى وقت اتخاذ القرار السياسي المتعلق بالتوقيع على الاتفاق.

(1) (*) رئيس المنتدى العربي لتحليل السياسات الإيرانية «أفايب»، حاصل على درجتي الدكتوراه والماجستير في الشئون الإيرانية.

ارتدادات الحرب الأوكرانية على المفاوضات:

انعكس نشوب العمليات العسكرية الروسية المُوسعة على الأراضي الأوكرانية، على الرأي العام ومجتمع الخبراء وصُنّاع القرار في إيران؛ ما أدى إلى حدوث ارتدادات مباشرة على مفاوضات فيينا، لا سيما أن إيران كانت من الدول القليلة التي اتخذت موقفًا متذبذبًا ومتناقضًا من العمليات الروسية في أوكرانيا؛ فقد حمّلت – على لسان مرشدها[1] – حلفَ شمال الأطلسي «الناتو» مسئولية استفزاز روسيا، غير أنها دعت إلى وقف الحرب، ولم ترفض مشروع القرار الغربي في الأمم المتحدة لإدانة روسيا، بل امتنعت عن التصويت[2].

كما أن عددًا من وسائل الإعلام ومجتمع الخبراء في إيران، وصف الحرب بأنها «عدوان روسي على أوكرانيا». ولعل هذا ما أثار امتعاض المسئولين الروس الذين وجّهوا انتقادات بهذا الخصوص، فبدءوا يُغيّرون مواقفهم من المفاوضات، وهو ما يمكن قراءته من خلال تصريحَيْن؛ أولهما للسفير الروسي في طهران، وثانيهما للرئيس الروسي فلاديمير بوتين بنفسه.

> **„الولايات المتحدة طلبت من إيران وفنزويلا طردنا من أسواق الطاقة. لقد منحت واشنطن طهران وكراكاس وعودًا برفع العقوبات المفروضة عليهما في المقابل“**

على سبيل المثال، قال سفير روسيا في طهران لافان جاجاريان: «نريد أن ينجح الاتفاق النووي، لكن مصالحنا الخاصة مهمة أيضًا بالنسبة إلينا.. وأنصح وسائل الإعلام الإيرانية باستخدام مصطلح (العملية العسكرية الروسية الخاصة)، بدلًا من عبارة (العدوان العسكري الروسي على أوكرانيا)».

أما الرئيس الروسي فلاديمير بوتين فقال (متهكمًا)، خلال اجتماع للحكومة الروسية، إن «الولايات المتحدة طلبت من إيران وفنزويلا طردنا من أسواق الطاقة. لقد منحت واشنطن طهران وكراكاس وعودًا برفع العقوبات المفروضة عليهما في المقابل».

بناءً عليه، يمكن تفسير المواقف المغايرة التي أبداها المفاوضون الروس في فيينا مما كانت عليه مواقفهم قبل الحرب الأوكرانية؛ فقد طالبوا الولايات المتحدة الأمريكية بضمانات وتعهدات بعدم تأثير العقوبات الأمريكية إزاء روسيا، على العلاقات الاقتصادية الروسية – الإيرانية، مع علم موسكو بأن الغرب يستهدف تسريع التوصل إلى اتفاق كي يحل النفط الإيراني المُحرر من العقوبات، محل النفط الروسي الذي دخل لتوه حيز العقوبات.

ولعل هذا الموقف أثار امتعاض الأوساط السياسية الإيرانية لدرجة جعلت صحيفة «جمهوري إسلامي» الوثيقة الصلة بمؤسسة المرشد، تهاجم موسكو وتنتقد ما وصفته بـ«الجشع الروسي»، وقالت إن المسئولين الروس يعبّرون عن جشعهم علنًا هذه الأيام أكثر من أي وقت مضى.

وقد صرّح الدبلوماسي الإيراني السابق هادي أفقهي، بأن إيران تحاول، منذ الجولة السابعة من المفاوضات التي بدأت في عهد إبراهيم رئيسي، أن تُثبت لكل أطراف التفاوض أنها غير متعجلة من جهة، ولا ترهن ترشيدها للاقتصاد ومعالجة المشاكل بهذا الاتفاق من جهة أخرى، كما أن على إيران أن تُخبر مجموعة (5 + 1) أن أحدًا لن يستفيد من تعليق التوقيع على الاتفاق (في إشارةٍ مبطنة منه إلى الموقف الروسي) إذا كان الجميع يريد لملمة هذا الملف والخروج بنتيجة رابحة تشمل الأطراف كافةً، واستبعد أن تتم حلحلة الأزمة الأوكرانية على المدى القصير؛ ولهذا فإن جُلّ الاهتمام الراهن يتجه نحو حل ملف مفاوضات فيينا في القريب العاجل من دون ربطه بهذه الحرب.

(1) في يوم الثلاثاء 1 مارس 2022 قال المرشد الإيراني علي خامنئي إن بلاده مع وقف الحرب، وإن "جذور الأزمة الأوكرانية تكمن في سياسات نظام المافيا في الولايات المتحدة". ينظر نص التصريح بالموقع الرسمي لعلي خامنئي. الرابط: https://bit.ly/3tTcSvW

(2) كانت إيران ضمن 35 دولة امتنعت عن التصويت على مشروع قرار أمريكي تم تمريره بأغلبية 141 دولة من أصل 193، يدين الغزو الروسي لأوكرانيا، كدام كشورها روسيه را محكوم نكردند؟ إيسنا، ١٢ اسفند ١۴٠٠ هـ. ش. الموافق: الخميس 3 مارس 2022. الرابط: https://bit.ly/3q1ZcxA

مع ذلك فقد اهتمّت وسائل الإعلام الإيرانية التي صدرت صباح السبت 12 مارس 2022، بالموقف الروسي المُخيِّب لآمال إيران من المفاوضات، وانتقدت محاولة روسيا عرقلة إنهاء الاتفاق. على سبيل المثال، عنونت صحيفة «همدلى» صفحتها الرئيسية بمانشيت قالت فيه: «الروليت الروسي على طاولة الاتفاق النووي»؛ أي لعبة المقامرة الروسية في فيينا، تعليقًا من جانب الصحيفة على توقُّف المحادثات النووية في فيينا وتأثير الموقف الروسي والحرب الأوكرانية على ملف المفاوضات النووية الإيرانية، مبرزةً انتقاد جهات من الداخل الإيراني للسياسة الخارجية الإيرانية تجاه روسيا التي لا تبحث إلا عن مصالحها الخاصة.

وتسعى إيران إلى الاستفادة القصوى من الحرب الأوكرانية في الصيغة النهائية لاتفاق فيينا؛ لإدراكها أن الغرب يسعى إلى إنهاء الاتفاق كي تستحوذ طهران على حصة موسكو في السوق النفطية الدولية، بعد حُزم العقوبات المُشدّدة على الاقتصاد الروسي.

وللدلالة على ذلك، عنونت صحيفة بهار الإصلاحية، عددها ليوم السبت 12 مارس 2022، بمانشيت: «شهر عسل الذهب الأسود الإيراني»، في إشارةٍ من الصحيفة إلى الازدهار المرتقب لسوق صادرات النفط الإيرانية، في ظل العقوبات التي فُرضت على قطاع الطاقة الروسي، بعد التوصل المحتمل إلى اتفاق في العاصمة النمساوية.

الاتفاق في عهد رئيسي:

منذ اليوم الأول له في قصر سعد أباد، اتخذ الرئيس، حجة الإسلام والمسلمين، إبراهيم رئيسي، قرار الاستمرار في مفاوضات إحياء الاتفاق النووي بالعاصمة النمساوية فيينا، وحينها أعلن المتحدث باسم الخارجية الإيرانية خطيب زاده، أن الرئيس لن يترك مفاوضات فيينا، ولن يتردّد في السعي إلى رفع الحظر عن طهران، وهو ما قد يُفهَم منه أن خيار الذهاب إلى فيينا ليس من صلاحيات الرئيس، غير أن هذا الرئيس مسئول عن التكتيكات التي من شأنها تعظيم مكاسب إيران من تلك الطاولة، وهو ما يمكن قراءته من خلال تصريح الخارجية الإيرانية التي قالت: «طهران لن ترضى بأقل من بنود الاتفاق النووي لعام 2015».

وقد قرر رئيسي الذهاب إلى تلك المفاوضات اتكاءً على عوامل ثلاثة: أولًا – أن هذا التوجه هو الخط السياسي الذي رسمه المرشد الأعلى علي خامنئي، ومن ثم فإنه ملزم بالمضي قدمًا فيه. ثانيًا – أن أي اتفاق لن يواجه معارضة داخلية ذات شأن، خاصةً من القوى الكبرى التقليدية في البلاد (الحرس الثوري + رجال الحوزة الفقهية). ثالثًا – الأمل في أن يؤدي رفع العقوبات الاقتصادية الأمريكية عن بلاده إلى إنعاش الاقتصاد المتردي، لا سيما أنه التزم في خطاب تسلُّمه «حكم رئاسة الجمهورية»، يوم الثلاثاء 3 أغسطس 2021، برفع العقوبات، وهو الأمر الذي لن يتأتّى – بطبيعة الحال – إلا من خلال طاولة فيينا.

ولئن كان المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي هو الذي يضع السياسات الخارجية للبلاد ويحدد أطرها(3)، إلا أن لرئيسي دافعَيْن نفسيَّيْن براجماتيَّيْن من وراء إتمام هذا الاتفاق: أولًا – الدافع الشخصي المتمثل في رفع العقوبات المُوقّعة عليه هو شخصيًّا وعلى نائبه محمد مخبر. ثانيًا – الدافع الداخلي المتمثل في تقوية مركزه السياسي إزاء مواجهة جبهة الإصلاحيين التي اعتبرت خطة العمل الشاملة المشتركة «الاتفاق النووي» لعام 2015 هي الإنجاز الأكبر لحكومة إصلاحية قادها رئيس معتدل لثماني سنوات هو الرئيس حسن روحاني (2013 – 2021).

(3) تنص المادة 110 من الدستور الإيراني على أن من وظائف القائد وصلاحياته «تعيين السياسات العامة لنظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام».

ولرئيسي مواقفه المؤيدة لسياسة الجمهورية الإسلامية فيما يتعلق بالاتفاق النووي، على النقيض من معارضته لأداء حكومة روحاني التي وصفها بالضعف، ولا سيما في الملف النووي. هذا وقد سبق له خلال مشاركته في الجولة الانتخابية الرئاسية لعام 2017، انتقاد حسن روحاني والتشكيك في وعوده حول رفع العقوبات بعد توقيع خطة العمل المشتركة الشاملة التي لم يتحقق منها شيء، على حد قوله.

المواقف الداخلية من مفاوضات فيينا:

يمكن القول إنه ليس ثمة اختلاف محتمل من أي تسوية مرتقبة في فيينا؛ إذ تَعتبر جبهة الإصلاحيين أي اتفاق مع الغرب هو الحل الأنجع لإخراج البلاد من كبوتها الاقتصادية. ومن ثم لن تواجه رئيسي معارضة داخلية من تلك الجبهة بشأن توقيع اتفاق، كما أنه ليس من المُتوقّع تسجيل العسكريين ورجال الدين اعتراضًا على التسوية السياسية، خاصةً أن هناك مواقف معلنة لكل التيارات تدعم الاتفاق مع الغرب، شريطة ألا يتم المساس بمُسلّمات الأمن القومي للبلاد، وعلى رأسها البرنامج الصاروخي الباليستي على وجه التحديد.

فعلى سبيل المثال، قال المرشح الرئاسي المنسحب والمستشار العسكري للمرشد اللواء حسين دهقان البالغ من العمر 64 عامًا: «إن أي مفاوضات تُجرَى مع الغرب، لا يمكن أن تشمل الصواريخ الباليستية؛ لأنها القوة الرادعة لأعداء إيران وخصومها».

وأضاف دهقان، الذي كان وزيرًا للدفاع: «لن تتفاوض الحكومة الإيرانية أبدًا حول قوتها الدفاعية، مع أي جهة، وتحت أي ظرف. إن صواريخنا الباليستية رمز الإمكانات الهائلة التي نملكها من خبرائنا وشبابنا ومراكزنا الصناعية الكبرى».

كما دعم القيادي في الحرس الثوري العميد سعيد محمد، الاتفاق مع الغرب، لكن باتباع استراتيجية التصعيد النووي، وقد أوصى الحكومة برفع نسبة تخصيب اليورانيوم إلى 93%، قائلًا: «نحن بحاجة إلى تخصيب اليورانيوم بنسبة 93% لحين التزام أمريكا والعالم بوعودهم، كما يجب علينا التحرك نحو تخصيب اليورانيوم بنسبة 93% للاستخدام السلمي. إذا انتهجنا هذه الطريقة وقوّينا أنفسنا في الجانب النووي ومن الداخل، بدلًا من نصب المفاعلات النووية؛ سنرى حينها كيف يتقرب منا الطرف المقابل للاتفاق معنا».

أما السياسي الأصولي حسين قاضي زاده هاشمي، فأعرب عن تأييده سياسات رئيسي الخارجية، خاصةً في الملف النووي، وأيّد العودة إلى طاولة المُفاوَضات مع أمريكا، مع ضمان أن تفِ واشنطن بكل تعهّداتها. وشدد على ضرورة مواصلة إدارة بلاده رفضَ مبدأ المساومة مع الإدارة الأمريكية على حساب مصالح الأمة الإيرانية.

وهو الأمر نفسه الذي أيّده السياسي الإصلاحي وأستاذ الاقتصاد الإسلامي في جامعة طهران حسين سبحاني، الذي تبنّي هو الآخَر فكرة إعادة إحياء الاتفاق النووي وإعلاء المصالح الوطنية والأمن القومي، ومن خلالهما يرى أن بلاده ستتمكن من إرضاء الشعب داخلياً، والتأثير على الدول الأخرى دوليّا، ويرى أنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال التنمية والتقدم في البلاد.

في الجانب نفسه، يلقى اتفاق فيينا المُحتمَل دعمًا من السياسي علي لاريجاني رئيس البرلمان السابق، الذي يرى أن المفاوضات مع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية خيار لا غنى لرفع العقوبات الاقتصادية على البلاد.

أثر الاتفاق على الأوضاع الداخلية:

من المُرجح أن تسمح مُخرَجات اتفاق فيينا للرئيس إبراهيم رئيسي بتعزيز وضعه الداخلي؛ إذ ستُحرر الأموالَ الإيرانيةَ في البنوك الغربية، لتُنفقها إيران على المشروعات الاجتماعية الداخلية، ومنها – على سبيل المثال – بناء الإسكان الشعبي الذي لم يجد اهتمامًا من إدارة الرئيس حسن روحاني، وهو ما أكده رئيسي في غير مرة منذ نجاحه في الانتخابات يوم 19 يونيو 2021.

فضلًا عن ذلك، سيُؤدي تحرر إيران من العقوبات إلى الإنفاق على المشاريع التي بسببها اتهم رئيسي روحاني بالتقصير في مهام عمله، ومنها الإنفاق على الأسر التي بلا عائل، ومُناهَضة عمالة الأطفال المنتشرة بشدة في البلاد في السنوات الأخيرة.

بجانب كل ما سبق، سيؤدي الاتفاق إلى تقوية المركز السياسي لرئيسي على حساب كل الأطراف الأخرى، وسيخرج رئيسي منتصرًا من الاتفاق ومن ثم، سيُحقِّق الغلَبة على كل معارضيه حتى من جبهته نفسها، وكذلك الغلَبة على الشخصيات المفروضة عليه من بيت القيادة في البلاد.

ولعل الاختلاف بين رئيسي ونائبه الأول محمد مخبر دزفولي، في اليوم الأول لتعيينه (8 أغسطس 2021)، خير دليل على تلك الحالة؛ فقد اختلف الرجلان على تسمية «زاهد وفا» وزيرًا للاقتصاد؛ إذ رفض دزفولي تعيين وفا من الأساس، كما رفض اسمَي رئيس مُنظمة التخطيط والميزانية ومحافظ البنك المركزي اللذَيْن سيُعينهما رئيسي، واللذَيْن لا يحتاجان إلى موافقة البرلمان الذي من صلاحياته الموافقة على أسماء أعضاء الحكومة أو رفضهم.

ويمكن القول إن توقيع اتفاق بالشروط التفضيلية التي تطلبها إيران، يعني خروج إبراهيم رئيسي منتصرًا من فيينا، وهو ما سينعكس – بطبيعة الحال – على تموضعه الداخلي على رأس السلطة التنفيذية، وسيجعل هذا الاتفاق إبراهيم رئيسي أكثر ارتياحًا في معاركه الداخلية التي بدأت منذ اليوم الأول لجلوسه في شارع «الباستور» أو في قصر «سعد آباد».

سياسة رئيسي إزاء فيينا:

يمضي الرئيس إبراهيم رئيسي إلى سيرورة التفاوض مع الغرب، مُحملاً بخبرة تاريخية تتمثل في نكوص الولايات المتحدة الأمريكية عن التزاماتها إزاء خطة العمل الشاملة المشتركة «الاتفاق النووي»، فضلًا عن تيقن طهران بأن

الموقف الأمريكي المُتصلب تجاه إيران يلقى دعمًا غير معلن من القوى الأوروبية التي تتودّد إلى طهران في العلن، وتناصر التشدّد إزاءها في الغرف المغلقة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

على هذا الأساس، تعاني العلاقات الأمريكية – الإيرانية من فقدان الثقة التام بين الجانبين، نظرًا إلى العامل السابق، فضلًا عن اعتقاد أمريكا أن إيران تجاوزت اتفاق عام 2015 واستثمرته للقيام بأدوار أمنية مُوسّعة في الإقليم، حصلت من خلالها على أكبر من حصتها الاستراتيجية.. هذا التجاوز يُرضي رئيسي، ويود الرئيس المحافظ لو استمر عليه.

وبناءً عليه، يمكن القول إن علاقات رئيسي – بايدن ستكون محكومة بحالة من التوتّر الذي شاب الأجواء بين بلدَيْهما بعد قرار انسحاب الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب من الاتفاق النووي في الثامن من مايو عام 2018، خاصةً أن بايدن كان أحد صُنّاع الاتفاق، ولم يَعُد إليه فور توليه السلطة في يناير 2021، كما أنه – أي بايدن – اتفق مع ترامب وأيّده في الكثير من الأمور التي أثارت امتعاض إيران وغضبها.

على سبيل المثال، أيّد بايدن اغتيال اللواء قاسم سليماني في يناير 2020، وهو ما زاد شحن الأجواء بين الطرفَيْن خلال الفترة الماضية حتى الآن، في ظل المحاولات التي تجري لرأب الصدع بين الطرفَيْن على مائدة المُفاوَضات في العاصمة النمساوية فيينا التي يقودها المُفاوِض الأوروبي للشئون الإيرانية إنريكي مورا.

مع ذلك، فإن مستقبل العلاقات بين الرئيسَيْن محكوم بالعديد من المؤثرات التي باتت تُمثّل عقبات كبرى في سبيل تمهيد الطريق بينهما؛ إذ تُعَدُّ من أبرز تلك العقبات، التباينات الإيرانية – الأمريكية في عدد من المسائل؛ ليس أقلها الوضعُ في أفغانستان، والمُناصَرة الأمريكية لإسرائيل في اتهامها لإيران بالضلوع بحادثة السفينة ميرسر ستريت، فضلًا عن الموقف الأمريكي المؤيِّد للتظاهرات في الإقليم العربي الأحوازي.

> **"الولايات المتحدة طلبت من إيران وفنزويلا طردنا من أسواق الطاقة. لقد منحت واشنطن طهران وكراكاس وعودًا برفع العقوبات المفروضة عليهما في المقابل"**

خاتمة:

على تلك الصورة، يبدو الاتفاق قابَ قوسين أو أدنى، واقترب بالفعل من مرحلته النهائية، وما كان ذلك ليتمّ – برغم الدور الروسي المُعَرقِل – لولا أن إبراهيم رئيسي عقد العزم، بعد توليه السلطة، على المضي قدمًا في مفاوضات فيينا، وحينها كان مدفوعًا بالتزام انتخابي داخلي يقضي برفع العقوبات.. ذلك ما أكده هو في خطاب استلامه «حكم رئاسة الجمهورية» يوم الثلاثاء 3 أغسطس 2021، وفي خطاب التنصيب الرسمي أمام البرلمان يوم الخميس 5 أغسطس، وهو ما لم يكن ليتأتي إلا بالمفاوضات، بجانب حُزمة من الضغوط الخارجية والداخلية التي ألزمته بذلك. وفي الصورة الكلية، ليس من المُتوقع أن يواجه الاتفاق الإيراني النهائي مع الغرب، بعد دخوله حيز التنفيذ، مُعارَضة داخلية وازنة.

الاتفاق النووي
والصراعات في الإقليم

د. محمد عباس ناجي(1)

رغم أن العنوان الرئيسي للمفاوضات التي تُجرَى في فيينا بين إيران ومجموعة "4+1" بمشارَكة غير مباشرة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية؛ يكتسب طابعًا فنيّا واقتصاديّا في المقام الأول، بتركيزه على عودة الأخيرة إلى الاتفاق النووي الذي تمّ التوصّل إليه في 14 يوليو 2015 مقابلَ عودة إيران إلى الالتزام بتعهداتها فيه.. ورغم هذا فإن الارتدادات المُحتمَلة لهذه المفاوضات، وما قد يتمخض عنها في النهاية، سوف تكون استراتيجية وإقليمية بامتياز.

(1) خبير بمركز الأهرام الدراسات السياسية والاستراتيجية.

ويمكن تفسير ذلك في ضوء اعتبارات رئيسية خمسة:

1

أولها أنه أيا كان المسار الذي سوف تنتهي إليه المفاوضات، فإن التصعيد سوف يكون – في الغالب – نمطًا رئيسيًا في التفاعلات التي تُجرَى بين إيران والعديد من القوى الإقليمية بالمنطقة، لا سيما إسرائيل. ففي حالة الوصول إلى صفقة جديدة تعزز احتمال استمرار العمل بالاتفاق النووي، فإن الأخيرة سوف تعتبر أن ذلك يمثل تهديدًا مباشرًا لأمنها ومصالحها على نحو سيدفعها إلى مواصلة عملياتها الأمنية ضد البرنامج النووي الإيراني، بمنشآته وعلمائه، على غرار ما كان قائمًا خلال الأعوام الأخيرة. وقد أشارت تل أبيب مرارًا إلى أنها ليست مُلزَمة بما يمكن أن تنتهي إليه المفاوضات من نتائج.

وفي حالة إخفاق المفاوضات وعودة أزمة الملف النووي الإيراني إلى مربعها الأول من جديد، فإن ذلك قد يدفع إيران إلى رفع كُلفة الفشل، بمواصلة مهاجمة المصالح الأمريكية في المنطقة، عبر وكلائها، وهو خيار كان لافتًا أنه شهد تراجعًا ملحوظًا خلال الشهرَيْن الأخيرَيْن، بفعل اقتراب المفاوضات من مرحلة الوصول إلى صفقة جديدة مُحتمَلة، كما أنها قد تحاول الرد على إسرائيل، سواء بسبب العمليات الأمنية التي تنفذها داخل أراضيها، أو بسبب هجماتها المتكررة ضد المواقع التابعة لها ولحلفائها في سوريا، وكان آخرها الهجوم الذي شنته في 7 مارس الجاري (2022) على العاصمة دمشق، وأدى إلى مقتل عنصرَيْن من الحرس الثوري.

2

وثانيها أن إيران قد تعتبر استمرار العمل بالاتفاق النووي – عبر أي صفقة محتملة في فيينا، تعود بمقتضاها الولايات المتحدة الأمريكية إلى المُشارَكة فيه، وترفع على ضوء ذلك العقوبات المفروضة على الصادرات النفطية والتعاملات المصرفية الإيرانية – بمنزلة اعتراف من جانب القوى الدولية بدورها بوصفها قوة إقليمية رئيسية في المنطقة، على نحوٍ قد يدفعها إلى الإمعان في مواصلة تدخلاتها الإقليمية المختلفة، لا سيما في دول الأزمات، فضلًا عن تطوير برنامجها للصواريخ الباليستية الذي يثير قلقًا خاصًا لدى القوى الإقليمية والدولية المَعنيّة بقضايا المنطقة.

ومن دون شك، فإن ما قد يدفع إيران إلى تبني هذا الخيار، هو أنها ربما ترى أنها نجحت في فرض أجندتها على المفاوضات وعلى إرادة القوى الدولية، عندما رفضت توسيع نطاق المفاوضات لتشمل التدخلات الإقليمية وبرنامج الصواريخ الباليستية، أو مشاركة قوى إقليمية عديدة في هذه المفاوضات، وهي قوى وجدت أن من الأجدى أن تكون طرفًا في تلك المفاوضات؛ ليس فقط باعتبار أن كل الأطراف المُشارِكة فيها – باستثناء إيران – من خارج منطقة الشرق الأوسط، بل أيضًا باعتبار أن ما سوف تُسفِر عنه في النهاية، سوف تصل ارتداداته سريعًا إلى المنطقة.

3

وثالثها أنه رغم أن الاتفاق النووي المُحتمَل، من المُفترَض أن يفرض قيودًا شديدة على الأنشطة النووية الإيرانية، ويُلزم إيران بتخفيض مستوى تخصيب اليورانيوم إلى 3.67%، مع نقل الكميات الزائدة عن النطاق المسموح به من اليورانيوم المُخصّب إلى الخارج (300 كيلوجرام ما يعادل سادس فلورايد اليورانيوم)؛ فإن ذلك لا يعني أن إيران قد تستبعد نهائيا خيار الوصول إلى مرحلة إنتاج القنبلة النووية. وهنا، فإن حرص المسئولين الإيرانيين على تأكيد أن إيران لن تنخرط في هذا المسار، مستندين إلى الفتوى التي سبق أن أصدرها المرشد الأعلى للجمهورية علي خامنئي عام 2003، وحرّم من خلالها إنتاج وتخزين أسلحة الدمار الشامل؛ ربما لا يتسامح مع المُعطَيات الموجودة على الأرض، خاصةً أن هذه الفتوى

تتسم بالمرونة، ولا تفرض في الوقت نفسه أي قيود على السياسة الإيرانية.

وهنا، وفضلًا عن أن أطرافًا – مثل إسرائيل – سوف تعمل بكل السبل على منع إيران من الوصول إلى هذه المرحلة، فإن قوى إقليمية عديدة في المنطقة قد تُفكّر في تبني الخيار النووي نفسه باعتباره آليةً لتعزيز أمنها ومصالحها وعدم التعرُّض لانكشاف استراتيجي مزدوج نتيجة وجود قوتين نوويتين في المنطقة، هما إسرائيل وإيران. وقد كان ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان صريحًا في هذا الصدد، عندما أشار، في 15 مارس 2018، إلى أن "المملكة العربية السعودية لا تريد الحصول على أي قنبلة نووية، ولكن من دون شك إذا طورت إيران قنبلة نووية، فسوف نتبعها".

4

ورابعها أن تصاعد حِدة الأزمة الأوكرانية، بالتوازي مع استمرار المفاوضات في فيينا، أدي إلى خلط الأوراق وإرباك الحسابات من جديد في الملف النووي. ويعود ذلك – في المقام الأول – إلى الموقف الجديد الذي تبنته روسيا في مفاوضات فيينا، الذي من شأنه أيضًا أن يُنتِج بدوره انعكاسات إقليمية؛ فقد طالبت روسيا بالحصول على ضمانات بعدم تأثر علاقاتها الثنائية مع إيران بالعقوبات المفروضة عليها من قِبَل الدول الغربية بسبب تدخّلها العسكري في أوكرانيا.

وفضلًا عن أن ذلك يمكن أن تكون له ارتدادات مباشِرة على تلك العلاقات الثنائية نفسها، فإنه قد يؤثر أيضًا على التوافق الروسي – الإيراني في سوريا، ويَزيد مساحة التباينات القائمة بين الطرفَيْن. وهنا، كان لافتًا أن الهجوم الإسرائيلي الأخير الذي أسفر عن مقتل اثنَيْن من الحرس الثوري، جاء بعد يومَيْن فقط من الزيارة التي أجراها رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينيت إلى روسيا ولقائه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في 5 مارس الجاري، على نحوٍ مثل إشارة من جانب تل أبيب إلى أن التنسيق مع موسكو في سوريا لا يزال قائمًا، ولم يتأثّر بالخلاف حول الأزمة الأوكرانية، في ظل تأييد إسرائيل الموقف الغربي فيها.

فضلًا عن ذلك، فإن تزايد انشغال روسيا بالملف الأوكراني، وتبنيها خيار إرسال "مقاتلين" من الشرق الأوسط إلى أوكرانيا؛ ربما يؤثِّر على الترتيبات السياسية والأمنية التي يجري العمل على صياغتها في سوريا، على نحوٍ قد يدفع القوى الإقليمية المَعنية بالملف السوري إلى التحرك على الأرض؛ لاستيعاب أي تغير مُحتمَل في الموقف الروسي، وفي مقدمتها إيران وتركيا وإسرائيل.

5

وخامسها أن كل ذلك يتوازى مع الانسحاب الأمريكي من المنطقة، الذي بدأ بأفغانستان والعراق، وربما يمتد إلى دول أخرى. وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية ترى أن الوصول إلى اتفاق نووي جديد مع إيران يمكن أن يدعم جهودها في هذا الصدد، ويُعزز هدف تقليص انخراطها في أزمات المنطقة؛ فإن الاتفاق في حد ذاته – فضلًا عما سوف يفرضه الانسحاب الأمريكي من فراغ استراتيجي، سوف تسعى قوى دولية وإقليمية عديدة إلى مَلئه، أو على الأقل الاستفادة منه – كفيل بترجيح احتمال تصاعد حِدة الصراعات في المنطقة.

وعلى ضوء ذلك، يمكن القول في النهاية، إن منطقة الشرق الأوسط تبدو مُقبِلةً على استحقاقات استراتيجية صعبة، سوف تفرض بدورها تداعيات مباشرة تؤثِّر على أنماط التفاعلات والتحالفات التي تشهدها المنطقة خلال المرحلة القادمة.

ترتيبات اليوم التالي لتوقيع
الاتفاق النووي في سوريا

نوران عوضين (1)*

تُلقي الحرب الأوكرانية بظلالها على تطورات الاتفاق النووي؛ حيث يبدو أن لدى الأطراف الغربية المشارِكة رغبة كبيرة في سرعة التوصل إلى اتفاق مع إيران، بما يُمكّنهم من تجاوز معضلة تراجع الإمدادات الروسية من النفط والغاز الطبيعي؛ الأمر الذي يصبح معه من المُحتمَل تأجيل -أو حتى تعليق- التفاوض حول قضية تدخلات إيران في الإقليم؛ بهدف التوصل إلى اتفاق يضمن تتابع تلك الإمدادات إلى أوروبا إذا اتخذت روسيا قرارًا بوقف إمداداتها إليها.

*باحث بوحدة الدراسات العربية والإقليمية

وفي هذا السياق، يبرز التساؤل حول مدى تأثير الاتفاق المرتقب على واقع التدخلات الإيرانية في سوريا؛ فخلال مراحل التفاوض السابقة على الاتفاق النووي، تجنّبت إدارة أوباما إثارة الملف السوري، بل تصل بعض التحليلات إلى أن دافع ابتعاد الولايات المتحدة عن التدخل العسكري في سوريا نهاية عام 2013، كان بغرض دفع استكمال المفاوضات التي انتهت بتوقيع الاتفاق عام 2015.

وعلى الرغم مما أُثير حينها من احتمال حدوث تقارب إيراني أكبر مع الغرب قد يؤدي إلى تراجع الحضور في سوريا. ولكن، أثبتت الأحداث عدم وجود أي تغيير في السلوك الإيراني أو في منهاجيته؛ حيث اتجهت إيران بعد الاتفاق السابق إلى تعزيز موقع نفوذها السياسي والعسكري والديموغرافي والاقتصادي، بما يسمح لها ضمان الوجود كفاعل مؤثر على طاولة المحادثات حول سوريا. ووفقًا لمظاهر الحضور الراهن، فمن غير المحتمل أن تخسر طهران ما أسسته من قواعد لحماية نفوذها وعمقها الاستراتيجي داخل سوريا، أو أن توافق على أي إجراء قد يهدد قطع طرق الإمداد والتواصل المباشر مع وكلائها هناك، أو أن تضطر إلى خسارة المواقع التي تُمكنها من مواجهة أي هجوم عليها بعيدًا عن أراضيها، خاصةً الهجوم الإسرائيلي.

الدور الإيراني المُرتقَب في سوريا عقب توقيع الاتفاق

خلال الفترة السابقة لاندلاع الحرب في أوكرانيا، واجه الوجود الإيراني في سوريا رفضًا قاطعًا من قِبَل العديد من الفاعلين الدوليين، لا سيما الولايات المتحدة وإسرائيل. حتى روسيا حليف إيران بمسار الآستانة، صدر عنها العديد من المواقف والمواءمات -خاصةً مع إسرائيل- التي كان يُفهم منها الرغبة الروسية في تحجيم النفوذ الإيراني في سوريا. وحتى في ظل تتابع الضربات الإسرائيلية على مواقع الميليشيات الإيرانية في سوريا، أثبتت إيران -عبر اتباعها سياسة إعادة الانتشار- أن حضورها في سوريا أعقد وأصعب من أن يتم اجتثاثه اجتثاثًا نهائيا.

وعقب اندلاع الحرب، وما ترتب عنها من تداعيات جديدة متمثلة في تراجع التنسيق الروسي الإسرائيلي حول سوريا، فضلًا عن حدوث تراجع نسبي بالنشاط العسكري الروسي المعتاد في سوريا؛ يبدو أن إيران في طريقها نحو توسيع وتعزيز حضورها في المناطق التي تراجع نفوذها فيها، لا سيما في شرق الفرات وجنوب سوريا؛ هذا فضلًا عن توسيع عمليات نقل الأسلحة والإمدادات من العراق إلى سوريا، بل ربما المضي قدمًا في تشغيل طريق طهران-بغداد-دمشق-بيروت الهادف إلى تأمين مسار تلك الإمدادات. وأخيرًا، من المتوقع أن يعمل النظام الإيراني خلال الفترة القادمة على تأكيد المشاركة في عمليات إعادة الإعمار وتعزيز الحضور الاقتصادي في قطاعات الطاقة والبناء؛ إذ سيُسهم في تحقيق ذلك ما يعنيه اتفاقُها المرتقب مع الغرب من رفعٍ للعقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضةً عليها، ومن ثم عودتها إلى النظام المالي العالمي، بما يُمكنها في النهاية من خدمة أهدافها التوسعية في سوريا.

إن الحضور الإيراني في سوريا إذا كان غير مُرحب به دوليا، كما تم التوضيح سلفًا، فهو مُرحّب به من قِبَل من يسيطر على مساحة ثلثي الأراضي السورية، بل ستكون الذريعة المعتادة لإيران حاضرةً؛ حيث إن الوجود الإيراني في سوريا، جاء بناءً على طلب من النظام السوري نفسه، وإن استمرار هذا الوجود مرتبط بما يجمع الطرفَيْن من اتفاق تعاون عسكري ودفاعي واتفاقات اقتصادية، ومن ثم قد لا

تكون هناك أداة واضحة يمكن للنظام الدولي بها محاسبة إيران على استمرار حضورها داخل سوريا، لا سيما في ظل ما نجحت طهران في تحقيقه من صهر لعناصرها داخل المجتمع والجيش الوطني السوري.

ومن ثم، يصبح الأمر هنا ليس مسألة تأكيد استمرار الحضور الإيراني في سوريا عقب توقيع الاتفاق، بل يكمن التساؤل في طبيعة الدور الجديد لإيران داخل سوريا الذي سيتشكّل عقب هذا التوقيع.

يضمن توقيع الغرب اتفاقًا مع إيران، استعادة الأخيرة مشروعيتها وصفتها فاعلًا إقليميا إزاء المجتمع الغربي. وبعد إعادة انتخاب بشار الأسد رئيسًا للنظام السوري، وفي ظل احتدام الخلاف الغربي مع روسيا، تبرز إيران وسيطًا مُحتمَلًا بين النظام السوري والغرب. بمعنى آخر، من المُتوقّع أن تكون طهران ممثلةً للنظام السوري خلال محادثات التسوية المستقبلية، بل قد تُمهّد نحو القبول الدولي بنظام الأسد، ومن ثم إجراء حوار مع النظام الذي سيكون حينها مستعدًّا لتقديم تنازلات تحت مسمى «إصلاحات سياسية»، تضمن في ذات الوقت بقاءه واستمراره؛ وذلك من واقع أمرَيْن أساسيّين: سيطرته على المساحة الكبرى من الأراضي السورية، فضلًا عن قيادته جيشًا نظاميا قوامه –بحسب التقديرات لعام 2019– 142 ألف مقاتل، ويحتل المركز الثامن بين جيوش الشرق الأوسط، حسب تصنيف موقع «جلوبال فاير باور» العسكري لعام 2020.

وبجانب النقاش حول الأبعاد السياسية، قد يمتد الحديث أيضًا ليشتمل على أمور اقتصادية متعلقة في الأساس برفع عقوبات قانون قيصر؛ وذلك حتى يتسنى للأطراف الدولية المُشارِكة في عمليات إعادة الإعمار، أو على الأقل إثارة نقاش حول إعفاء الشركات الإيرانية العاملة في سوريا من عقوبات قيصر. ولكن سيتوقف هذا الأمر على مدى النجاح الإيراني المبذول في اتجاه قبول الغرب لنظام الأسد، لا سيما إذا استمرت المواجهة الروسية الغربية.

وبالطبع، سيكون هناك بحث لمسألة عودة آمنة للاجئين وإعادة توطينهم، بجانب بحث سبل انسحاب كافة القوات الأجنبية (وهو الأمر الذي سيشكل انعكاسًا سلبيًا –وربما ضربة– للمشروع التركي في سوريا).

تبعًا لذلك، قد تُقدِّم إيران، في إطار التسوية مع سوريا، تنازلات نزولاً على ما توافق عليه المجتمع الدولي، ولكن سيظل من غير المُتوقَّع أن تُشكِّل تلك التنازلات اختصامًا جذريًّا للنفوذ الإيراني السياسي أو العسكري المتغلغل بالفعل في سوريا، أو حتى أن يكون لتلك التنازلات أي صدى مُعارِض للواقع الميداني الذي أسَّسته إيران هناك.

انعكاسات العودة إلى الاتفاق النووي الإيراني

على مكانة تركيا إقليميًّا

ماري ماهر (1*)

على عكس الموقف المتحفظ الذي تبديه العديد من دول المنطقة، تتبنى تركيا موقفًا ثابتًا داعمًا للتوصل إلى خطة العمل المشتركة عام 2015، ورافضًا لقرار الإدارة الأمريكية السابقة بالانسحاب منه عام 2018، وتوسمت مع مجيء إدارة بايدن فيها العدول عن سياسة ترامب والعودة إلى الاتفاق، وهو ما عبر عنه المسئولون الأتراك خلال مناسبات مختلفة، كان آخرها تأكيد وزير الخارجية مولود تشاويش أوغلو أن بلاده تأمل ألا تتخذ روسيا موقفًا سلبيا

*باحث بوحدة الدراسات العربية والإقليمية

خلال المحادثات لإحياء الاتفاق النووي المُبرَم مع إيران، بعد أن أجبر طلب موسكو في اللحظة الأخيرة على وقف المحادثات. ورغم التأثيرات الجيوسياسية المتوقعة على معادلة التوازن الإقليمي القائمة وانعكاساتها على مكانة تركيا الإقليمية، يبدو أن تأثيراته بالنسبة إلى أنقرة أقل ضررًا من عدم وجوده.

دوافع الموقف التركي

تبرز مجموعة من العوامل السياسية والاستراتيجية والاقتصادية المحددة للموقف التركي الداعم للاتفاق النووي، نستعرضها على النحو الآتي:

- **دعم التوازن والاستقرار الإقليمي:** إن اتفاقًا يضمن عدم تطوير إيران أسلحة نووية من شأنه قطع الطريق أمام اختلال معادلة التوازن الإقليمي القائمة، وإثارة سباق تسلح قد يحفز بعض دول المنطقة على تطوير ترسانات نووية؛ لردع طهران وإعادة التوازن لديناميكية القوة الإقليمية، وهو ما يتسق مع التزام أنقرة بفكرة شرق أوسط خالٍ من الأسلحة النووية. ويتصل بذلك ضرورة بلوغ الهدف بالوسائل السلمية، علاوة على أن العودة إلى الدبلوماسية، من شأنها تفادي حالة انعدام الأمن وعدم الاستقرار المرتبطة بالتصعيد والتصعيد المضاد بين طهران وواشنطن، التي ستنصرف إلى المصالح الأمنية التركية.

- **تقوية الروابط الاقتصادية:** يُعد الاقتصاد محركًا أساسيا للسياسة التركية. وتبرز إيران شريكًا تجاريًا مهمًا بالنسبة إلى أنقرة. وقد خلقت القيود الأمريكية على حركة التجارة وضعًا ضاغطًا على الشركات والبنوك التركية -كبنك خلق- واضعةً إياها تحت طائلة العقوبات الأمريكية، ومغلقة أمامها سوقًا واسعةً في ظل خسارتها أسواقًا عربية كبيرة؛ إذ انخفض حجم التجارة الثنائية بين البلدين من نحو 10.7 مليار دولار عام 2017، إلى نحو 3.4 مليار دولار عام 2020، وهو أقل رقم تم تسجيله خلال السنوات السبع الماضية. ومن ثم فإن رفع العقوبات سيعني فتح السوق الإيرانية الضخمة أمام الاستثمارات والسلع والبضائع التركية، وجعلها بوابة إلى دول الخليج، وهو ما ينعكس بالتبعية على تحسين أوضاع الاقتصاد التركي الذي دخل في أزمة خانقة ضاعفتها جائحة كورونا.

- **استمرار إمدادات النفط والغاز:** تأثرت إمدادات الغاز الطبيعي التركية بحملة «أقصى ضغط»؛ حيث تقلص شراء أنقرة للنفط الإيراني، خاصةً بعد أبريل 2019؛ عندما ألغت الولايات المتحدة الإعفاء الممنوح لتركيا وسبعة مستوردين رئيسيين آخرين للنفط الإيراني؛ حيث انخفضت وارداتها من الغاز الطبيعي القادم من إيران بنسبة 31.2% على أساس سنوي إلى 5.3 مليار متر مكعب بحلول نهاية عام 2020 مقارنةً بنحو 7.7 مليار متر مكعب خلال عام 2019، لتنخفض بذلك الحصة الإيرانية من واردات الغاز الطبيعي إلى تركيا من 17% إلى 11% فقط. وبالنظر إلى أن طهران ثاني أكبر مُصدر للغاز الطبيعي لتركيا بعد روسيا، فإن استمرار عرقلة الإمدادات تؤثر سلبًا على القطاع الصناعي وعلى مخططات أنقرة للتوسع في استخدام الغاز الطبيعي لتوليد الكهرباء، وتُقوض هدفها الاستراتيجي في تنويع واردات النفط بعيدًا عن موسكو.

التداعيات على مكانة تركيا إقليميًّا

تحمل العلاقات التركية الإيرانية في طياتها ازدواجية «التنافس والتعاون»، وتشهد مراحل من الصعود والهبوط المستمر اتصالًا بمجموعة من الاعتبارات المُركّبة، على رأسها التطورات الجيوسياسية في المنطقة، وارتباطاتها بتوجهات القوى الدولية، والمصالح الاقتصادية. وعلى الرغم من اختلاف منطلقات مشروعَيْهما الإقليميَّيْن، وطموحاتهما للتوسع والسيطرة -النفوذ الإيراني أيديولوجي النزعة. أما التوسع التركي فذو بُعد اقتصادي كبير- فإنهما استطاعا لفترة طويلة إدارة صراعهما المكتوم والاحتفاظ بقواعد اشتباك واضحة تقسم مناطق النفوذ والمصالح التجارية، وتتجنب المواجهة المباشِرة، مستفيدَيْن من التجربة التاريخية وخبرات الصراعات السابقة.

ومن هذا المنطلق، تحمل العودة الأمريكية إلى الاتفاق النووي، تساؤلات بشأن حجم التأثيرات على المعادلة المُبينة سلفًا، ومدى فرص تصعيد التنافس بين الدولتَين إلى العلن.

وهنا يجدر تأكيد أن الاتفاق النووي لن يُغير فجأةً الترتيبات الإقليمية ويقلب موازين القوة كليًّا؛ فهي عملية تحددها مجموعة من الاعتبارات المتشابكة؛ بعضها داخل الإقليم والأخرى خارجه، كما أنها تتشكل على مدار فترات زمنية ممتدة، لكنه سيؤثر على التفاعلات الإيرانية تجاه قضايا المنطقة ودول الجوار المباشر، بما في ذلك القضايا المنخرطة بها أنقرة.

- **تصاعد حدة التنافس الجيوسياسي بينهما:** استغلت تركيا التراجع القسري لقدرات طهران إقليميا بفعل العقوبات الأمريكية لإعادة التموضع في مناطق النفوذ المشترك، كسوريا والعراق والقوقاز -خاصةً أذربيجان- وآسيا الوسطى وبحر قزوين وشمال إفريقيا، بل اتجهت إلى إعادة صياغة تحالفاتها الإقليمية التي اعتراها الضعف إثر سياستها العدائية خلال السنوات الأخيرة -وفي ذهنها استباق أي صعود إيراني محتمل- فاتجهت إلى تحسين علاقاتها بدول شرق المتوسط، كاليونان وقبرص، وانخرطت في محادثات ثنائية مع مصر والسعودية والإمارات إسرائيل.

كذلك مالت العلاقات التركية الإيرانية خلال السنوات الأخيرة إلى التنسيق، ارتباطًا بعدة متغيرات، منها الانخراط في مسار أستانة بجانب روسيا بشأن الأزمة السورية، واندلاع الأزمة الخليجية، والاستفتاء على الاستقلال في إقليم كردستان العراق، والتطورات ذات الصلة بالجغرافيا السياسية الكردية، خاصةً ما حققتها الإدارة الذاتية الكردية من تقدم كبير في شمال وشرق سوريا، ودعم طهران التدخل التركي في ليبيا.

لكن مع وصول بايدن إلى البيت الأبيض بدأت طهران تعيد التموضع إقليميا، لا سيما مع اتجاهها إلى تقليص التزاماتها الأمنية في الشرق الأوسط، والالتفات إلى التهديد الصيني والروسي الناشئ، وسط رغبة في عدم تحمل عبء توفير الأمن بمفردها، وهو ما يعني أن الخليج على أعتاب تحولات أمنية وعسكرية ربما ستكون الأضخم منذ عام 1971؛ عندما تولت الولايات المتحدة مسئولية أمنه وحوّلته إلى خليج أمريكي بالمفهوم الاستراتيجي. وسيخلق هذا الوضع فراغًا أمنيا لا شك أن طهران ستتطلع إلى مَلئِه، ومع العودة إلى الاتفاق النووي، ستأخذ دفعة قوية بعد الترحيب بها في المجتمع الدولي، ورفع العقوبات التي سيترجم إلى أموال وأسلحة متدفقة لوكلائها في العراق وسوريا ولبنان واليمن؛ إذ سيوفر لها 100 مليار دولار من الأموال المُجمدة.

واستنادًا إلى حقيقة أن أي تمدد لإحداهما يعتبر حسمًا من رصيد الأخرى، فإن تزايد الهيمنة الإيرانية على العواصم

العربية وساحات التنافس البحري، سيعني تراجع النفوذ السياسي والعسكري والاقتصادي لأنقرة، كما أنه سيعزز فرص توتير العلاقات بشأن عدد من الملفات:

- ففي سوريا تتعارض رؤية البلدين بشأن مستقبل النظام السوري، وتزداد فرص الاحتكاك إذا دفعت طهران نحو عملية لتحرير أدلب التي تسيطر على أجزاء واسعة منها الميليشيات الموالية لأنقرة، وقد يورطها ذلك في حرب، ويساعد على ذلك تفضيل موسكو وأنقرة إبقاء النقاش حول إدلب في صيغة ثنائية لا في صيغة ثلاثية؛ ما يثير القلق في طهران.

> **"مع وصول بايدن إلى البيت الأبيض بدأت طهران تعيد التموضع إقليميًّا، لا سيما مع اتجاهها إلى تقليص التزاماتها الأمنية في الشرق الأوسط، والالتفات إلى التهديد الصيني والروسي الناشئ"**

- أما في الميدان العراق فرغم اتفاق البلدين على تقويض المشروع الكردي، فقد بدا أن الهوة بين البلدين تتسع مع تصاعد الخلاف بشأن المصالح الأساسية في البلاد، ورغبة كل منهما في ألا يكون للآخر نفوذ أكبر في بغداد وعلى الأكراد؛ ما وضعَهما على مسار تصادمي إلى حد اتجاه طهران لدعم حزب العمال الكردستاني في سنجار وجنوب كركوك خلال المعارك الأخيرة ضد تركيا، وإطلاق صواريخ إيرانية على مواقع تمركز القوات التركية، وتوصيف وجودها بشبه الاحتلال. ويؤدي إطلاق يد طهران إلى توسيع نفوذها في بغداد بما يشكل ضربة لمكاسب أنقرة، ويقوض مساعي الحكومة العراقية لتوسيع تحالفاتها الإقليمية لتشمل تركيا، فضلًا عن الاحتكاك بالوجود التركي الشمالي، في ظل الرغبة في تأمين خط من سنجار إلى شمال سوريا يخفف الضغط على خط البوكمال.

- ويضيف القوقاز بُعدًا جديدًا للمنافسة الجيوسياسية المتوقعة بين البلدين؛ إذ برزت التناقضات بين المقاربتَيْن التركية والإيرانية تجاه القوقاز خلال الصراع الأذربيجاني الأرمني الأخير؛ حيث دعمت أنقرة باكو، وزودتها بالسلاح، وهو ما كان عاملًا حاسمًا في انتصارها، ورسخت نفوذها من خلال إعلان «شوشة»، وهو ما تنظر إليه إيران –التي تعتبر المنطقة جزءًا من الإمبراطورية الفارسية ومناطق نفوذها– بريبة؛ لكون السياسة التركية تستند إلى فرضية القومية التركية التي تحظى بقدر كبير من الجاذبية للسكان الترك، كما أن سيطرة أذربيجان على مناطق الأرمن يجعل منها قناة بديلة محتملة بين الشرق والغرب لتجارة الطاقة والسلع تتجاوز الطرق الجنوبية التي تسيطر عليها إيران.

ومع ذلك، سيحاول البلدان تطوير صيغة لاستمرار التعاون والتوازن الهش، تضمن الحفاظ على أُطر التفاهم وعدم الدخول في صراعات مفتوحة تهدد مصالحهما المشتركة، وبقاء قنوات التنسيق بشأن أهم القضايا الإقليمية، كسوريا والعراق وليبيا، مفتوحةً، مع تأكيد أن العلاقات بينهما تخضع، في جزء منها، للعاملَيْن الأمريكي والروسي اللذين يناوران بينهما بما لا يزيد مساحة تأثيرهما فيختل ميزان القوى بينهما.

- **التنافس على امتلاك التكنولوجيا العسكرية:** إن تخفيف القيود المفروضة على اكتساب طهران قدرات عسكرية متطورة اعتبارًا من عام 2023، وتدفق الأموال المجمدة على الحكومة الإيرانية، سيمنح برامج تحديث القدرات العسكرية محليًّا وبالتعاون مع الحلفاء، وبالأخص روسيا والصين، دفعة قوية. وهنا يأتي قلق أنقرة من منافس إقليمي لبرنامجها لتطوير صناعة الطائرات المُسيَّرة، بالنظر إلى اتجاه الحرس الثوري نحو تعظيم قدراته على الاستهداف الدقيق والفكاك من منظومات الدفاع الجوية المخصصة للصواريخ، عبر الاعتماد على الطائرات المُسيَّرة الفتّاكة في ساحات القتال الشرق أوسطية المختلفة، وهو ما تبين من عمليات استهداف المنشآت السعودية وقوات التحالف الدولي بالعراق.

وقد ينتقل هذا التنافس إلى اشتباك فعلي على مسارح العمليات المشتركة، بالنظر إلى أن أنقرة تستبدل مكانَ القاذفات المقاتلة الباهظة الثمن مثل F-16 الأمريكية، طائرات بدون طيار مثل Bayraktar TB2 المنتجة محليًّا في العراق وسوريا والقوقاز وليبيا واليمن. وفي المقابل، تمتلك ميليشيا الحشد الشعبي العراقي، على سبيل المثال، طائرات مُسيرة من طرازَي «سايا» -وهي طائرة تجسس تعتبر نسخة مُعدّلة للطائرات RQ7 الأمريكية- و-Skywalk er X8 shape في تطور نوعي استراتيجي غير مسبوق في المجال العسكري للعراق؛ ما يضع مناطق تمركز قواتهما ومواقع وكلائهما في مرمي نيران الطرف الآخر، مع وجود سابقة في الميدان السوري عام 2016 عندما هاجمت طائرة إيرانية مُسيّرة معسكرًا للجيش التركي شمال البلاد أسفر عن مقتل أربعة جنود.

ومن المُرجح بشدة امتداد التنافس العسكري إلى ساحتَي بحر قزوين والبحر الأحمر؛ فتحت ضغط القلق الروسي من توسع النفوذ التركي في بحر قزوين بسبب حماس أنقرة للسيطرة على خطوط أنابيب الغاز بالمنطقة، قد تتجه موسكو إلى مد طهران بمكونات مهمة لقواتها البحرية، بما يسمح لها تفويض الإيرانيين بجزء من مهمة احتواء الوجود التركي في تلك البقعة.

وقد تُحدِث برامج التعاون المحتملة مع موسكو وبكين تطورًا نوعيا في قدرات سلاح البحرية الإيراني، يُمكّنه من الوصول إلى المياه العميقة في البحر الأحمر؛ فأسطول الغواصات الحالي مُعَدٌّ للتعامل مع المياه الضحلة في الخليج العربي ومضيق هرمز، والقطع القادرة على التعامل مع المياه العميقة هي غواصات «كليو» المتقادمة المُستورَدة من روسيا منذ التسعينيات، ومع إحكام سيطرتها على المشهد اليمني، تكون سواحل البلاد نقطة الانطلاق المحتملة باتجاه البحر الأحمر، لتجد نفسها في مواجهة مساعي أنقرة للحضور في الطرق الجنوبية للبحر الأحمر وطرق إمدادات النفط. ويحفز هذا المشهد تسريع برنامج الصناعات الدفاعية التركية، ومساعيها لانتزاع بعض التنازلات في صناعة الدفاع فيما يتعلق ببعض المطالب العالقة المتعلقة بشراء بعض الأنظمة أو عمليات نقل التكنولوجيا؛ ما يخلق سباق تسلح نوعي إقليميا.

- **زيادة التنسيق الأمريكي-التركي:** قد تدفع رغبة واشنطن في تحجيم التزايد المُتوقع للنشاط الإيراني في المنطقة إلى زيادة التنسيق مع أنقرة، عبر توظيف موقعها الجغرافي وقدراتها العسكرية، ومسعاها إلى حل الخلافات بين الدول العربية وإسرائيل، خاصةً أن الغرب عمومًا، والولايات المتحدة خصوصًا، يتعاملون مع الدور التركي باعتباره ظاهرة مقبولة لا يجب خسارته، بل إعادة ضبط بوصلته بما لا يُهدد مصالحهم في المنطقة. ولا يخفى أن واشنطن أعطت الضوء الأخضر للعمليات العسكرية التركية في شمال العراق؛ لتهدئة الغضب التركي من الدعم الأمريكي لأكراد سوريا، وهو ما استغلته أنقرة لتوسيع المناطق العسكرية التابعة لها في كردستان العراق؛ حيث أضافت عام 2021 وحده 12 قاعدة عسكرية جديدة، ليرتفع العدد الإجمالي إلى نحو 40 قاعدة.
- **تسريع التقارب التركي-العربي-الإسرائيلي:** تمثل حقيقة أن الاتفاق النووي سيؤثر على موازين القوى الإقليمية، وسيعزز المخاوف من تمدد مرجح للنفوذ الإيراني، محفزًا لأنقرة على تسريع عملية إصلاح علاقاتها بخصومها الإقليميين، وبالأخص السعودية والإمارات وإسرائيل، الذين ينظرون إلى أنقرة باعتبارها شريكًا موازنًا لتنامي الحضور الإيراني بالمنطقة على المستويين السياسي والعسكري؛ حيث تشكل العلاقات الدفاعية بُعدًا هامًّا ووازنًا، في ظل إمكانية شراء الإمارات والسعودية طائرات بدون طيار تركية. وربما يشهد المدى المتوسط استثمارات وإنتاجًا مشتركًا في قطاع الدفاع. كذلك، يعتقد الجانبان الإسرائيلي والتركي أن التنسيق ممكن لاحتواء النفوذ الإيراني المتنامي اقتداءً بسابقتَي الحرب الأرمينية الأذربيجانية، ومواجهة حزب الله بسوريا.

ختامًا، نخلص إلى أن معادلة الصراع المكتوم، وتوزيع مناطق النفوذ، مع ضمان استمرار المصالح الاقتصادية ستظل حاكمة لطبيعة العلاقات بين البلدين، في الوقت الذي ستتعاظم فيه فرص الاشتباك الدبلوماسي والاشتباك بين الميليشيات المدعومة من كلَيْهما في ساحات التنافس المشترك، واتجاه كل منهما إلى احتواء وتقويض الآخر، بما يحفظ معادلة التوازن القائمة التي لن تسمح الدول الكبرى الداعمة لكلَيْهما المنخرطة في الصراعات الإقليمية، وبالأخص واشنطن وموسكو، باختلالها الذي يعني حالةً من انعدام الأمن والاستقرار الإقليمي.

تصاعد الدور:
مستقبل الحشد الشعبي بعد توقيع الاتفاق النووي الجديد

حسين عبد الراضي (١٠)*

يُلقي انتهاء جولات التفاوض في فيينا وتوقيع الاتفاق النووي الجديد، بظلاله على تحركات الأذرع الإقليمية لإيران، وفي مقدمتها الفصائل الموالية لطهران بالحشد الشعبي العراقي؛ حيث لعبت الروابط الوثيقة بين طهران وتلك الفصائل دورًا هاما في بلورة وتمكين القوة المُشكّلة لمواجهة تنظيم «داعش»، كما عزز النفوذ الإيراني بالعراق، وطبيعة مكونات الحشد، فرص تأطير ومأسسة وجود الهيئة التي أُدرجت ضمن صنوف القوات المسلحة العراقية. ويطرح دخول طهران وواشنطن في اتفاق جديد، جُملةً من التأثيرات على سلوك الحشد، لا سيما انعكاساتها المتعلقة بتراجع حدة المواجهة والعقوبات والقيود التي فُرضت لسنوات على الأنشطة الإيرانية؛ الأمر الذي تراه بعض فصائل الهيئة خطوةً تتبعها تغيرات واسعة النطاق على مستويات وأنماط الدعم الإيراني لها، وبالتبعية على تأثيرها ونفوذها بالساحة العراقية.

*باحث بوحدة التسلح

تَعَاطٍ براجماتي:

لم تتبنَّ أيٌّ من فصائل الحشد الشعبي موقفًا مُعلنًا من جولات التفاوض فيما سبق؛ رغبةً من طهران في تحييد تلك القوى الوكيلية عن مجريات سياساتها الخارجية، ولتنفي تلك الفصائل رواية أنها أذرع إقليمية لإيران، حفاظًا على رصيدها الداخلي المُستنزَف، بالإضافة إلى صعوبة التنبؤ بمسارات التفاوض في حينها، واحتمالات ألا تتماشى المخرجات النهائية مع مواقفها؛ ما سيضعها في حرج كبير حال الاتفاق على نقاط تُخالِف رؤيتها.

ومع الوصول إلى اتفاق نووي جديد، تصبح قوى الحشد الشعبي أمام مسارين؛ فإما أن تلتزم بالخط الإيراني، وإما أن تخرج عما رسمته الدولة الراعية لها من خطوط حمراء. وعكست مواقف الفصائل الولائية أنها تميل إلى تبني المسار القاضي ببرجماتية التحرك في سياق الرؤية الإيرانية، لتكون مواقفها –ضمن المجموعات الوكيلية الأخرى– مسانِدة لمصلحة طهران وقرارها، والسعي للاستفادة من ذلك التفاهم قدر ما تستطيع.

ويمتلك الحشد الشعبي بعض الأوراق التي تجعله على درجة عالية من التماهي مع الرؤية الإيرانية، وفي صدارة أذرعها التي يصعب أن تتخلى عنها تحت أي ظروف، أهمها: انخراطه في تأمين مسار طهران–المتوسط، ووجوده الفعّال بالميدان العراقي الاستراتيجي تاريخيًّا لها، فضلًا عن إسناده الميليشيات الإيرانية بالميدان السوري، ووصولًا إلى اضطلاعه بمهام داخل إيران إذا استدعت الضرورة ذلك.

متغيرات حاكمة:

اتساقًا مع الأهمية الاستراتيجية للعراق في الرؤية الإيرانية، فإن الفصائل الولائية بالحشد الشعبي كانت أبرز أذرع طهران في الشرق الأوسط، وتصدَّرت أدوارها وقدراتها مستويات متقدمة في مسار المواجهة الأمريكية–الإيرانية. ومع الوصول إلى اتفاق جديد، أضحت تلك الفصائل أمام مجموعة من المتغيرات ستدفعها إلى إعادة تنظيم تحركاتها وأنشطتها، ونستعرض تاليًا المُحدّدات الأكثر تأثيرًا على دور الحشد الشعبي في ضوء هذا الاتفاق:

- **محدودية أوراق المُساوَمة:** ستدفع الرغبة الإيرانية في إنجاح الاتفاق نحو إعادة صياغة أنماط دعمها التحركات التي تستهدف مصالح الولايات المتحدة أو حلفائها بالإقليم، ومُراجعة أنشطة الفصائل المُسلحة التي ترعاها بالمنطقة، ومنها الفصائل الولائية بالحشد الشعبي. وعليه، قد تفقد تلك الفصائل أهم أوراق المُساوَمة التي كانت تمتلكها؛ إذ تمتعت بحركة ومساحة مناورة جيدة نسبيًّا، في ظل تجنب واشنطن إشعال مواجهة شاملة حال استهدافها نشاط تلك المجموعات الوكيلية بضربات موسعة. وفي الوقت الراهن، لن يتبقى لتلك الفصائل قدرة على المناورة؛ فإذا أقدمت على استهداف مصالح واشنطن وحلفائها ستواجه ردّا أمريكيا قويا، رغم ترجيح أن تتجه إيران إلى حفظ وجود وقوة هذه الفصائل ورقةً رابحةً للتأثير في الحالة العراقية، وتأمين مصالحها في نطاق الحدود السورية–العراقية.

> **"الفصائل الولائية بالحشد الشعبي كانت أبرز أذرع طهران في الشرق الأوسط، وتصدَّرت أدوارها وقدراتها مستويات متقدمة في مسار المواجهة الأمريكية–الإيرانية"**

- **استنساخ فصائل جديدة:** تحركت طهران استباقيا لصياغة هيكل جديد للتحرك والتأثير في العراق؛ حيث كشفت تقارير عمليات انتقاء وتدريب لعناصر عراقية لتشكيل خلايا صغيرة تتبع الحرس الثوري مباشرةً، كما رجحت تقديرات أن تكون تلك الخطوة انعكاسًا لغياب الثقة ببعض هذه الفصائل، التي سربت معلومات أدت إلى اغتيال قائد قوة القدس «قاسم سليماني» (يناير 2020)، وإظهار بعضها رغبةً في التحرك بنمط مستقل شكليا عن إيران. وتشير اتجاهات الأحداث إلى تمسّك

الأخيرة بالاحتفاظ بقوة ميدانية مُعتبَرة في العراق، وإلى أن خروج نسخ جديدة من رحم تلك الفصائل هو تكتيك إيراني تلجأ إليه في بعض الفترات، لكنها لن تتخلى عن المجموعات الولائية التقليدية، بل يُرجّح أن تتجه إلى توظيفها بمهام أخرى بعيدة عن دائرة المصالح الأمريكية، كتركيز نشاطها على مواجهة خطر تنظيم داعش أو التطورات في سوريا.

- **تصاعد قيود الداخل:** يُحتمَل أن يرفع دخول الاتفاق الجديد حيز التنفيذ، من مقدار القيود الداخلية على الفصائل الولائية بالحشد؛ إذ ستتصاعد دعوات تعزيز سيادة الدولة وعدم السماح بتوجيه سياساتها لخدمة أطراف أخرى، أو المطالبة بحل الهيئة أو إعادة هيكلتها بالأسلوب الذي يعزز سلطة الجيش على ما عداه من صنوف القوات المسلحة؛ فالحراك الشعبي اشتعل بقوة في الأعوام الماضية ضد الخروج عن اعتبارات السيادة وسلطة القانون، وهي تحركات عكستها مواقف الحشد في مناسبات عديدة، كما سيمنح ذلك مجالًا أوسع لحركة التيار الداعم للنأي بالعراق عن الاصطفافات الإقليمية، نحو سياق أكثر دعمًا للرؤية الرامية إلى تحجيم تلك الفصائل، وخصوصًا تلك التي تمارس أدوارًا ذات تداعيات سلبية على أمن واستقرار وسيادة العراق.

مستقبل دور الحشد الشعبي:

سيسعى الحشد الشعبي إلى تأكيد دوره المحوري بالمشهد العراقي، مع أخذ مجموعة من المحددات السابقة في الاعتبار، وسيستهدف الاحتفاظ بدرجة متقدمة من التأثير على تطورات الوضع السياسي والعسكري، وبالأسلوب الذي يضمن له عدم جر الهيئة، بوصفه كيانًا مؤسسيا رسميا، إلى الصدام مع الدولة، مع احتفاظه برعاية طهران ودعمها؛ ليبقى طرفًا نافذًا ومؤثرًا بالمشهد العراقي، وليستمر في الضغط على السلطات العراقية والولايات المتحدة؛ ليضمن وجوده ونفوذه السياسي بالمرحلة المُقبلة. وستتنوّع مسارات التحرك التي يُرجّح أن تنتهجها فصائل الحشد بمرحلة ما بعد إبرام الاتفاق. ويمكن استعراض أبرزها فيما يأتي:

1

- **أولًا- الحفاظ على الرعاية الإيرانية:** تدرك الفصائل العراقية أن الدور الإيراني، وإن تغيرت أنماطه بعد الاتفاق، سيظل محوريا في توجيه مسارات الأحداث بالبلاد، وأن طهران لن تتخلى بسهولة عنها، حتى إذا تضمن الاتفاق إشارات إلى غير ذلك. وهو ما سيُبقيها طرفًا فاعلًا بالمشهد، وعنصرًا هامًا لدعم نفوذ ومكانة هذه الفصائل

في مرحلة ما بعد الاتفاق. وعليه، ستسعى الفصائل الولائية بالحشد إلى الاحتفاظ بعلاقاتها المتقدّمة مع طهران، ولن تجنح إلى مواقف أو تحركات تعزلها عن المشروع الإيراني، بل ستتعاطى مع الموقف المستجد ببرجماتية، وستؤيد الرؤية الإيرانية انطلاقًا من منظور انتصارها على الحصار الدولي.

2

- **ثانيًا- إعادة التموضع سياسيا:** ستسعى المجموعات الولائية إلى تعظيم دور ظهيرها السياسي؛ لزيادة نفوذها بدوائر السلطة، لا سيما مع اتجاهها نحو تلافي توظيف المظاهر المسلحة ضد الدولة، رغبةً في تحسين صورتها في الشارع العراقي وداخل دوائر الدعم الشيعي، وهو مسار سيتطلّب منها استحداث أجنحة سياسية جديدة تمثل الفصائل التي ليست لها كتل سياسية، ككتائب «حزب الله العراقي»، وتصاعد أدوار وتحركات كتلة «صادقون» النيابية الذراع السياسية لكتائب «عصائب أهل الحق».

3

- ثالثًا- تلافي الصدام مع الدولة: ستتجنب مكونات الحشد الشعبي الدخول في مواجهة مع الحكومة، أو التحرك بنمط يدفع مؤسسات الدولة إلى الصدام معها، لا سيما الجيش العراقي. وستعمل على إظهار مؤسسية تحركاتها، وإظهار التزامها بالأطر القانونية والدستورية الحاكمة، واتخاذ مواقف تؤشر على أنها قوة مستقلة ضمن القوات المسلحة ولا تربطها علاقات ولائية بأطراف خارجية، وهي خطوة مُكملة لسابقتها؛ إذ ترى هذه الفصائل أن التصعيد والمواجهة مع إدارة الكاظمي قد يُكلفها الغطاء المؤسسي الذي يضمن شرعية وجودها، أو يُقوِّض القاعدة المؤيدة لها -في الشارع والبرلمان- للتراجع عن دعم سلوكها المتطرف.

4

- **رابعًا- التلويح بالنفوذ والتأثير:** ستبحث مجموعات الحشد لإيجاد سبل فعالة للتلويح بدورها الحاسم في تفاعلات المشهد العراقي، عبر تحريك مؤيديها بالشارع لإظهار وزنها السياسي، أو إثارة مواقف سياسية مضادة للوجود الأمريكي والسياسات الحكومية. وقد تذهب للاعتماد على مجموعات مسلحة صغيرة غير محددة التبعية، تتولى استهداف المصالح الأمريكية وإثارة الاضطرابات بالداخل إذا وجدت أن هناك حاجة إلى التصعيد والضغط على الأطراف المُحتمَل تقاطعُها مع مشروع هذه الفصائل مستقبلًا. وتشير التقديرات إلى ضلوع بعض تلك المجموعات باستهداف المتظاهرين والنشطاء المعارضين بعد احتجاجات أكتوبر 2019.

وختامًا، يمكن القول إنه مع توقيع الاتفاق النووي الجديد، أصبحت لدى طهران قدرات أكبر ومساحات حركة أوسع، وحيث يُعتبر العراق مجالًا حيويًّا في الاستراتيجية الخارجية لإيران، ستكون الأخيرة مُركزةً على اكتساب نفوذ مُضاعف في بغداد، وأبرز أدواتها ستتجسَّد في الفصائل الولائية بالحشد الشعبي، التي ستلتزم بمنهجية برجماتية في التعاطي مع المشهد الجديد، وستواصل إظهار قوتها وفاعليتها بالساحة العراقية، وأنها تمتلك أوراقًا كافيةً للتأثير فيها؛ لتكتسب الدعم الإيراني ويصبح دورها متصاعدًا في المراحل المُقبلة.

ما بعد الاتفاق النووي الإيراني.
إلى أين تتجه الأزمة اليمنية؟

محمود قاسم (1)*

يبدو أن الأزمة اليمنية على أعتاب مرحلة جديدة، في ظل إحياء الملف النووي الإيراني، والعودة إلى الاتفاق بين طهران وواشنطن؛ ما قد يؤدي إلى جملة من الترتيبات والتحولات على مستوى الإقليم بوجه عام والأزمة اليمنية بوجه خاص؛ حيث يُرجَّح أن يزيد الاتفاق مساحة الحركة الإقليمية لطهران، ويمنحها قدرة أكبر في التعاطي مع تطورات المنطقة والملفات الإقليمية. ويمكن أن يصبح اليمن ساحة محورية للنفوذ الإيراني عبر جماعة الحوثيين، خاصةً بعدما نجحت إيران في

*باحث بوحدة الإرهاب والصراعات المسلحة

إبعاد دورها الإقليمي ونفوذها في المنطقة عن التفاهمات مع واشنطن والقوى الغربية.

وفي هذا السياق، يمكننا الوقوف على الانعكاسات المحتملة لهذا الاتفاق على الصراع في اليمن، خاصةً مع دخول الحرب الدائرة عامها الثامن دون تحقيق أي إنجاز على صعيد التسوية السياسية، على الرغم من الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق انفراجه.

مسارات محتملة

ثمة مسارات يمكن أن يفرزها الاتفاق النووي بين واشنطن وطهران، على مختلف الأصعدة، ويظل اليمن إحدى الساحات التي يمكن أن تتأثر تأثرًا مباشرًا بالتوصل إلى هذا الاتفاق. ومن هنا يمكننا تحديد المسارات المتوقعة للتفاعلات التي يمكن أن تشهدها الأزمة اليمنية فيما يأتي:

1

المسار الأول- تسوية الصراع وإنهاؤه: ينطلق هذا المسار من فرضية وجود ارتباط تام بين الاتفاق النووي والصراع في اليمن. ويرتكز هذا المسار على عدد من الاعتبارات؛ أولها أن رفع العقوبات عن طهران سيدفعها إلى الضغط على الحوثيين للقبول بالجلوس على طاولة المفاوضات، والدخول في مسار سياسي يُنهي الأزمة، وهو ما عبر عنه السيناتور الديمقراطي «كريس مورفي» الذي اعتبر أن الاتفاق النووي الإيراني قد يكون عاملًا حاسمًا في تهدئة الأزمة اليمنية، معتبرًا أنه من دون الوصول إلى اتفاق، قد يوظف الإيرانيون اليمن لتهديد مصالح الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة؛ ما يشير ضمنًا إلى العلاقة الترابطية بين الملفين.

من ناحية أخرى، تشير المباحثات الإيرانية السعودية، التي انطلقت في أبريل 2021 رغم أنها لم تحقق نتائج ملموسة بعدُ؛ إلى إمكانية بناء قدر من التوافق عبر القنوات الدبلوماسية حتى إن اتخذ هذا المسار وقتًا أطول؛ ما يُمكِن أن يقود إلى تفاهمات بشأن اليمن، خاصةً في ظل التقديرات التي ترى أن التوصل إلى الاتفاق النووي الإيراني سيؤثر بالإيجاب في مسار تلك المفاوضات وبناء الثقة بين طهران والرياض؛ ما قد يدفع إلى عودة العلاقات الدبلوماسية بينهما. وقد ينعكس ذلك بصورة أوضح على الملف اليمني وحدود التفاهم بينهما باعتبارهما القوتين الإقليميتين الأكثر انخراطًا في الصراع عبر دعم الإيرانيين جماعة الحوثي ومن خلال قيادة السعودية للتحالف العربي.

ومن هنا يمكن أن تصبح تهدئة الأزمة اليمنية والتوصل إلى تسوية سياسية وتجميد النشاط العسكري؛ جزءًا من الصفقة الكبرى، سواء ما يتعلق ببناء الثقة بين طهران وواشنطن عقب إحياء الاتفاق النووي أو التفاهمات المحتملة بين الرياض وطهران.

وما يعزز فرصَ هذا المسار، وجودُ رغبة من قِبل الرياض في تهدئة الأوضاع باليمن، وهو ما ترجمتها مبادرة الرياض (22 مارس) الرامية إلى وقف إطلاق النار والشروع في مفاوضات لتسوية الأزمة، كما أن موقف الحوثيين الراهن، وامتلاك طهران أدوات التأثير والضغط على تلك الجماعة؛ قد تجعلها تقبل بالتفاوض، خاصةً أن تلك الخطوة حال الإقبال عليها ستضمن نفوذًا كبيرًا للحوثيين مستقبلًا يتماشى مع سيطرة الجماعة الميدانية وقدراتها العسكرية الراهنة.

"مع شير المباحثات الإيرانية السعودية، التي انطلقت في أبريل 2021 رغم أنها لم تحقق نتائج ملموسة بعدُ؛ إلى إمكانية بناء قدر من التوافق عبر القنوات الدبلوماسية حتى إن اتخذ هذا المسار وقتًا أطول؛ ما يُمكِن أن يقود إلى تفاهمات بشأن اليمن، خاصةً في ظل التقديرات التي ترى أن التوصل إلى الاتفاق النووي الإيراني سيؤثر بالإيجاب في مسار تلك المفاوضات وبناء الثقة بين طهران والرياض؛"

من ناحية أخرى، ستعزز التسوية الحضور الإيراني في اليمن؛ إذ قد يصبح الحوثيون القوة السياسية الرئيسية هناك، فتضمن طهران نفوذًا دائمًا ومؤثرًا في أي تفاعلات مستقبلية عبر ذراعها السياسية، على غرار نفوذها المتنامي في عدد من الدول العربية، من خلال دعمها بعض التكتلات السياسية.

2

المسار الثاني- توظيف اليمن كورقة مُساوَمة: ينطلق هذا المسار من فرضية أن الاتفاق النووي الإيراني سيقود إلى تهدئة جزئية في الصراع اليمني؛ بغرض اختبار حسن النوايا، مع الإبقاء على الورقة اليمنية في إطار توظيفها للمُساوَمة مع واشنطن وحلفائها في المنطقة؛ فخلال مرحلة الإعداد للتفاوض، وأثناء المباحثات، صعّدت طهران، عبر وكلائها وأذرعها، العمل ضد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها؛ لتجميع أوراق يمكن توظيفها عبر المباحثات. ومن هنا، لا يُتوقّع أن تتنازل طهران بسهولة عن تلك الورقة، خاصةً في ظل الحذر الإيراني بشأن استمرار الاتفاق حال تغير الإدارة وعودة الجمهوريين إلى الحكم مرة أخرى.

ومن ثم، لا يغيب عن طهران فكرة أن الاتفاق قد تواجهه تحديات مستقبلية في حال تغير الإدارة الأمريكية، على غرار ما حدث لاتفاق 2015، فيجب أن تحتفظ لنفسها بأدوات التأثير والمساومة إذا تأزم الموقف مستقبلًا؛ ما يعني أن الاتفاق النووي في هذه الحالة قد يُنظر إلى انعكاساته على الأزمة اليمنية باعتباره متغيرًا تكتيكيا لااستراتيجيا يرتبط بمدى صلابة واستمرار الاتفاق.

وعليه، قد تتجه طهران، في هذا الإطار، إلى إقناع الحوثيين بالقبول بمبادرات وقف إطلاق النار والتجاوب مع الدعوات الأممية والجهود الأمريكية نحو السلام، مع الاحتفاظ بحقها في اختيار المسار المناسب؛ إما استمرار التهدئة أو عودة التصعيد وفقًا للمتغيرات التي قد تحكم مجمل التفاعلات فيما هو قادم.

من ناحية أخرى، سيبقى دور إيران في اليمن مرهونًا بالموقف الخليجي من التعاطي مع إسرائيل؛ إذ ستعمل إيران على لعب دور المفسد لأي تحالفات يمكن أن تتشكل في المنطقة لاستهدافها، ومن هنا ستحتفظ إيران بالحوثيين والنفوذ المتزايد في اليمن عقب الاتفاق، باعتبارهم أحد الأوراق الأساسية في مواجهة تلك التحولات، خاصةً أن دول الخليج، وكذلك إسرائيل، لديها تخوفات كبيرة من أن تصبح عُرضه للأنشطة الإقليمية الإيرانية. وقد تزايدت تلك الهواجس عقب عزم الولايات المتحدة الأمريكية التوجه نحو آسيا وتكثيف أدواتها لردع واحتواء الصعود الصيني.

في الأخير، على الرغم من دخول الأزمة اليمنية عامها الثامن دون حدوث أي انفراجه، فإن إحياء الاتفاق النووي قد ينعكس بصورة أوضح وبأسلوب مباشر على الأزمة اليمنية. وقد يحفز الاتفاق – بجانب التحولات الأخرى التي يشهدها الإقليم – على تغيير المشهد في اليمن. وتظل حدود الانفراجة مرتبطة بحسابات طهران في مرحلة ما بعد الاتفاق، وكذلك حدود وشكل الدور الإقليمي المحتمل لإيران الذي من المتوقع أن يتسع ويزداد خلال الفترات القادمة، عبر عدد من العواصم العربية التي تحتفظ إيران بنفوذ كبير فيها عبر وكلائها وأذرعها.

کیهان
بزرگ‌ترین حمله سایبری در تاریخ رژیم صهیونیستی اسرائیل فلج شد
تجهیزات شناوری، موشکی و زیرسطحی به نیروی دریایی سپاه ملحق شد
درباره همکاری‌ها در چارچوب برجام از آمریکا تضمین کتبی دریافت کردیم
دلارهای کثیف آل‌سعود زبان مدعیان حقوق بشر را بند آورده است

(عدد صحيفة «كيهان» المحافظة يوم الأربعاء 16 مارس، وفيه صورة للقاء عبد اللهيان ولافروف» تعبيرًا عن التضامن الثنائي)

إيران والولايات المتحدة:

تفسيرات متعارضة للمطالب الروسية

علي عاطف (*[1])

لم يكن المطلب الروسي من الولايات المتحدة الأمريكية الخاص بضمان عدم تأثر التجارة الروسية مع إيران مستقبلًا بعد الإعلان عن الاتفاق النووي المتوقع التوصّل إليه، عائقًا أمام مواصلة المفاوضات النووية بين طهران والقوى الكبرى فقط، بل مثل في الواقع اختبارًا لقوة ومتانة العلاقات الإيرانية الروسية، في ظل فرض الدول الغربية المشارِكة في المحادثات النووية، عقوبات على موسكو بسبب هجومها على أوكرانيا.

فكما اتضح في التقرير السابق، اتخذ «المسئولون الرسميون» في إيران موقفًا وسطًا إزاء تأزم المفاوضات النووية، عقب طرح روسيا مطلبًا خاصًا؛ حيث لم ينتقدوا موسكو، وإن لام بعضُهم عليها هذا

*باحث بوحدة المرصد المصري

التأزم؛ بل لجئوا إلى الإشارة الضمنية من بعيد؛ وذلك على النقيض من وسائل الإعلام على اختلاف توجهاتها في البلاد التي بدأت لهجتها الحادة تتصاعد تدريجيًّا مع توقف المفاوضات إثر هذا المطلب الروسي.

لكن مع زيارة وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان، يوم الثلاثاء الماضي 15 مارس إلى موسكو، ولقائه نظيره الروسي سيرجي لافروف، تغير مجرى الأحداثِ، وهَدَأَ التصعيدُ الإعلامي في إيران ضد موسكو، وعادت الأمور إلى ما كانت عليه.

إن زيارة عبد اللهيان إلى روسيا، وما نتج عنها من حلحلة أزمة المفاوضات النووية التي كانت بصدد العودة مرة أخرى للوراء أشهرًا؛ قد دفعت وسائل الإعلام الإيرانية إلى التراجع عن حملتها التي هاجمت خلالها الموقف الروسي بُعَيد إعلان لافروف مطالب بلاده التي إن لم تكن حادة، فإنها كانت صريحة بعض الشيء، وبدأ بعض المسئولين الإيرانيين، تزامنًا معها، يُظهِرون تململهم، كما في تغريدة مستشار الأمن القومي الإيراني علي شمخاني على تويتر التي قالت إن الإيرانيين «تعلموا أن مصالحهم» ليست مع الشرق ولا الغرب.

لقد تناولت وتداولت وسائلُ الإعلام الإيرانية كثيرًا خلال الأيام الماضية عبارة أن «روسيا ليست مانعًا أمام الاتفاق النووي»، بل إن الإيرانيين وبُعَيد هجومهم «غير الحاد» على موسكو (فيما يتعلق بالموقف الأخير من المفاوضات النووية بعد اندلاع الحرب الأوكرانية)، تحولوا إلى الهجوم على الولايات المتحدة نفسها، واتهمها البعض بأنها هي التي تعوق تقدم المفاوضات النووية.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد خلال الأيام الماضية، بل طالت الاتهاماتُ الدول الأوروبية، و«بعض الدول العربية» أيضًا، مثلما أشارت صحيفة «كيهان» في تقرير لها نُشر يوم الثلاثاء الماضي 15 مارس تحت عنوان «أين عُقدة المفاوضات النووية؟ في طهران أم واشنطن؟»(*).

وليس هذا فقط، بل عاد الحديثُ في طهران، مع نجاح زيارة وزير الخارجية الإيراني إلى موسكو، حول الاستئناف القريب للمحادثات النووية، وأن الاتفاق النووي نفسه بات قريبًا للغاية، وفرص نجاحه أصبحت أكثر من الماضي.

وعلى أي حال، فإننا نستطيع القول إن «ما كان يُشبه الهجوم» الإعلامي في إيران على موقف روسيا إزاء المفاوضات النووية بعد مطلبها الأخير، قد توقف وتحول إلى الإشادة بموسكو، خاصةً بعد زيارة عبد اللهيان، وهو ما ثبت معه أن العلاقات الإيرانية الروسية أكثر متانةً من أن تتأثر بمثل هذه الأزمات، وأن العلاقات بينهما استراتيجية، وأن من الصعب «أن تختار إيران التقارب مع الغرب على حساب الحليف الروسي».

إن هذا هو ما نستنتجه من قراءة وسائل الإعلام الإيرانية خلال الأيام القليلة الماضية، وفي إطار تفاعلات المحادثات النووي في العاصمة النمساوية فيينا.

«كيهان»: الولايات المتحدة هي المسئولة عن الوضع الحالي في المفاوضات النووية

انتقدت صحيفة «كيهان» المحافِظة والمُقربة من المرشد الإيراني الأعلى علي خامنئي شخصيًا، في عددها الصادر يوم الثلاثاء الماضي 15 مارس- أي في يوم زيارة وزير الخارجية

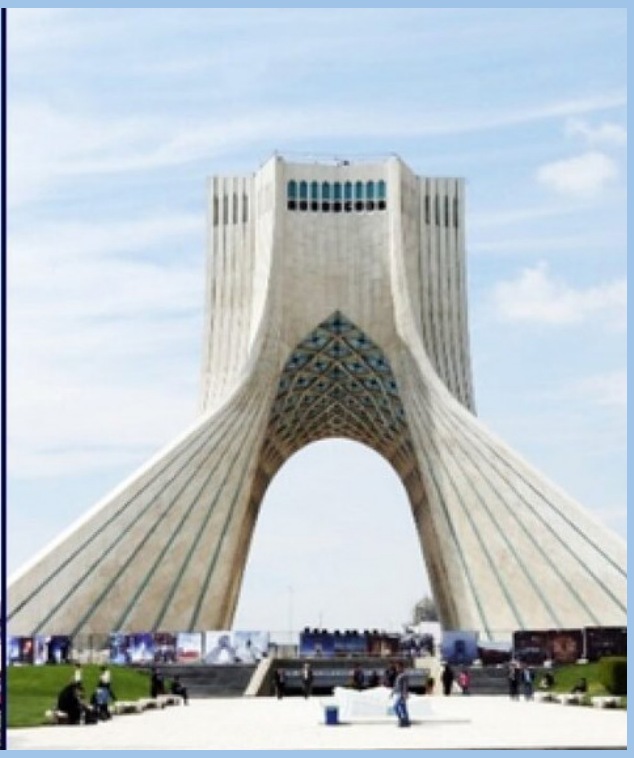

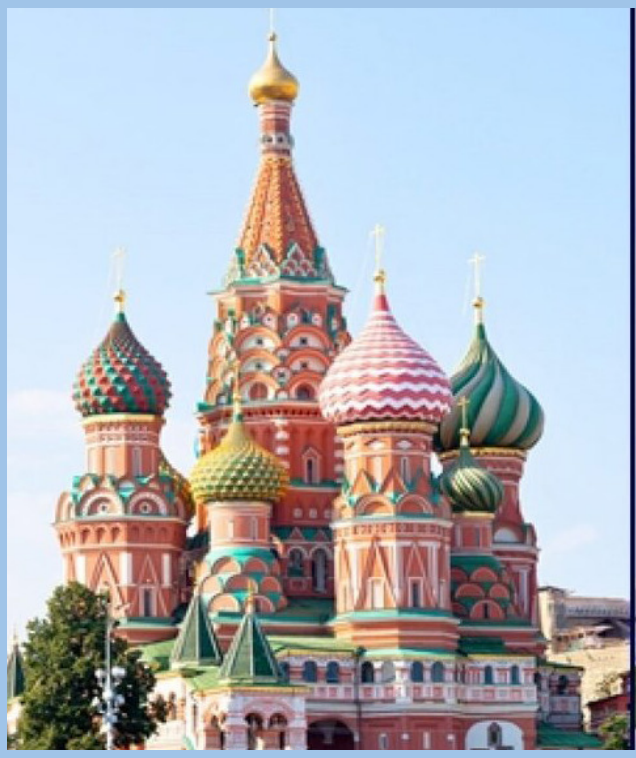

الإيراني إلى موسكو- انتقدت موقف الولايات المتحدة إزاء مستجدات المفاوضات النووية.

حيث قالت «كيهان»، في تقرير حمل عنوان «أمريكا هي المسئولة عن الوضع الحالي للمفاوضات.. روسيا والصين لديهما دور بنّاء»(*) إن المسئولين الروس أكدوا أنهم لا يعيقون التوصل إلى أي اتفاق نووي «جيد»، مضيفةً أن هناك «قصصًا مصطنعة» يريد آخرون طرحها للتغاضي عن السبب الأساسي لتعثر المفاوضات.

ونقلت الصحيفة عن المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية سعيد خطيب زاده، قوله إن عددًا من الملفات «الأساسية» لا تزال تنتظر وجهة النظر الأمريكية، مضيفًا أنه «ليس هناك طريق مسدود في فيينا. إن المفاوضات تجري مثل الماضي، ولا تزال الوفود تذهب وتجيء».

وأكد زاده، في تصريحاته هذه، عدم وجود طرف ثالث في المفاوضات، وأن «الدول الخمسة وإيران هم القائمون في الاتفاق النووي، ويتم تشكيل لجنة الاتفاق النووي المشتركة بمشاركة جميع الأعضاء». وأبرزَ المسئول الإيراني انتقاده للولايات المتحدة قائلًا إنها تُبرز كل يوم «عملًا» (يعوق المفاوضات)، مُلقِيًا باللوم على الولايات المتحدة بشأن إطالة أمد المفاوضات.

«جوان»: الغرب حاول أن يجعل من موسكو عائقًا أمام الاتفاق النووي

في عددها الصادر يوم الأربعاء 16 مارس، انتقدت صحيفة «جوان» المحافِظة، في تقرير لها تحت عنوان «روسيا: الولايات المتحدة أعطت ضمانًا في إطار الاتفاق النووي»(*)، الدول الغربية، بما فيها الولايات المتحدة؛ بسبب ما سمّته «اتهامها لروسيا بأنها سبب تعثّر المفاوضات». وبعد هذه الجملة مباشرةً (أي في تقرير «جوان»)، أضافت الصحيفة: «ومع ذلك، فخلال زيارة وزير الخارجية الإيراني إلى موسكو، أعلن نظيرُه الروسي بصراحة عن استعداده للاتفاق النهائي في فيينا، وقال إنه حصل على الضمانة المُراد التوصل إليها التي تتعلق بمواصلة التجارة مع إيران حتى في ظل العقوبات».

ووصفت الصحيفة لقاء عبد اللهيان ولافروف بأنه أزال «الغموض» المتعلق بالمفاوضات النووية؛ حيث إن «لقاء

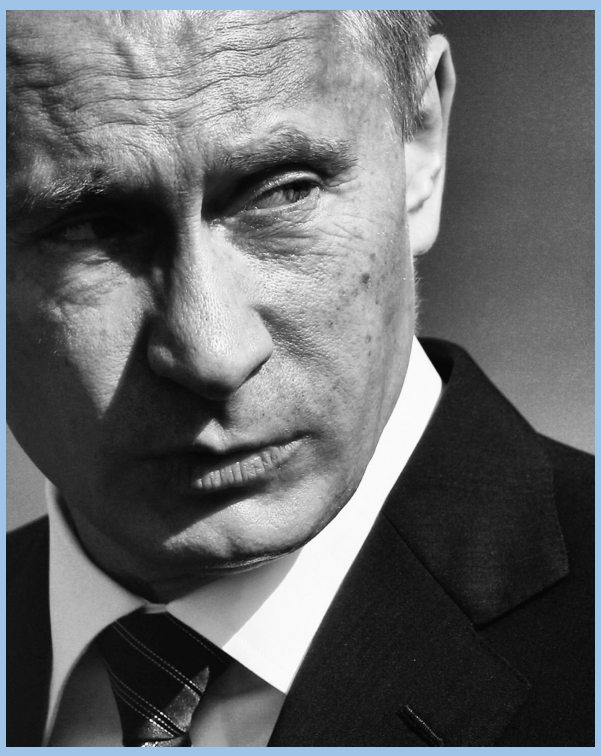

وزيرَي خارجية إيران وروسيا، وفي ظل توقف المفاوضات النووية في فيينا، يمكن أن يُزيل إلى حد كبير الجو الضبابي والغامض للمفاوضات».

ولعل الصحيفة المحافِظة أكدت مرة أخرى أن «المسئولين الغربيين يسعون إلى الربط بين موسكو وسبب توقف المفاوضات في فيينا».

«إيران»: طهران وموسكو بصدد إعداد مسودة اتفاق للتعاون الثنائي الواسع على المستوى الدولي

لعل الانفراجة التي شعر بها المسئولون الإيرانيون فيما يتعلق بمحادثات فيينا النووية –وهي الانفراجة التي تشير إلى تخطي علاقات البلدين اختبار المفاوضات النووية– يمكن أن نلحظها على نحوٍ أكثر دقةً في عدد صحيفة «إيران» الرسمية الصادر يوم الأربعاء الماضي الموافق 16 مارس، الذي جاء تحت عنوان «اتفاق إيران وروسيا بشأن إبطال أثر العقوبات»(*).

حيث قالت «إيران» إن محادثات حسين أمير عبد اللهيان وسيرجي لافروف في موسكو (خلال الزيارة الأخيرة) تطرقت إلى عدد من الملفات المشتركة؛ منها المطلب الروسي من الولايات المتحدة بشأن ضمان التجارة مع إيران، وبداية صياغة «مُسودة» مشتركة للتعاون المستقبلي بين طهران وموسكو على المستوى الدولي.

> **روسيا ليست مانعًا أمام الاتفاق النووي»، بل إن الإيرانيين وبُعَيد هجومهم «غير الحاد» على موسكو (فيما يتعلق بالموقف الأخير من المفاوضات النووية بعد اندلاع الحرب الأوكرانية)، تحولوا إلى الهجوم على الولايات المتحدة نفسها، واتهمها البعض بأنها هي التي تعوق تقدم المفاوضات النووية**

وتطرقت الصحيفة إلى أن وزير الخارجية الإيراني ونظيره الروسي، تناولا «دعم موسكو للموقف الإيراني المحايد في أزمة أوكرانيا»، مشيرةً إلى أن لافروف أكد أن هذا الموقف الإيراني ينبع من سعي إيران إلى «خفض التوتر الجاري في أوكرانيا»، واصفًا إياه بأنه «جدير بالاهتمام».

موقف موسكو من الاتفاق النووي الإيراني:

خياران كلاهما مرغوب؟

داليا يسري (1*)

بدأت طهران، منذ أبريل 2021، بمشاركةٍ من ست دول من القوى العالمية الكبرى، تستأنف مفاوضات إنقاذ الاتفاق النووي الإيراني الذي انهار على يد الرئيس الأمريكي السابق «دونالد ترامب» في 2018. وعلى مدار أشهر ممتدة من المفاوضات المُضنية، لعبت موسكو دورًا فاعلًا في تقريب المسافات بين طهران وواشنطن، في محاولة منها لتقليص الهوة، أملًا في الوصول إلى اتفاق مُرْضٍ لمصالح كليهما من جهة، ولمصالحها الاستراتيجية هي مع إيران، أولًا وقبل أي شيء، من جهة أخرى.

*باحث أول بوحدة المرصد المصري

غير أن حقيقة التوجهات الروسية إزاء الاتفاق النووي الإيراني المُزمع توقيعه، في صورته الجديدة، خلال وقت قريب، بدأت تتخذ شكلًا أكثر ضبابيةً، بالتزامن مع الاجتياح الروسي للأراضي الأوكرانية مطلع العام الجاري؛ فقد جاء ذلك بعد أن شهد المسار الروسي في المفاوضات تحولات عِدة، كان أبرزها الدور الريادي الذي لعبه «ميخائيل أوليانوف» الممثل الروسي الدائم لدى المنظمات الدولية في فيينا، للتوفيق بين كافة الأطراف، الذي سبق أن أثنت عليه صحف دولية بارزة مثل «فورين بوليسي»، واصفةً جهوده بأنها «أنقذت المفاوضات في فيينا مرارًا وتكرارًا، وقدّمت إطارًا لحل وسط». لكن باتت الجهود الروسية السابقة الآن في موضع تساؤل من أصوات بارزة من المجتمع الدولي من ناحية، ومن طهران من ناحية أخرى؛ ما يدفعنا إلى البحث في أبرز تطورات الموقف الروسي تجاه الاتفاق النووي الإيراني.

موسكو والضمانات: مطالبات روسية وتحفظات إيرانية:

صرح وزير الخارجية الروسي «سيرجي لافروف»، السبت 5 مارس، بأن «روسيا طلبت من واشنطن ضمانات قبل إعادة العمل بالاتفاق النووي بشأن برنامج إيران النووي، مفادها أن العقوبات التي تستهدفها لن تطال تعاونها مع إيران». وصرّح «لافروف»، خلال مؤتمرٍ صحفي: «طلبنا من زملائنا الأمريكيين تقديم ضمانات مكتوبة، مفادها أن العقوبات لن تؤثر في حقنا في التعاون الحر والكامل مع إيران، تجاريّا واقتصاديّا واستثماريّا وتقنيا وعسكريا»، وأكد أن بلاده تريد، على الأقل، «ضمانات من وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن»، مستنكرًا «سيل العقوبات العدوانية التي اعتمدها الغرب (ضد بلاده) بعد العملية العسكرية في أوكرانيا»، وشدد على ضرورة «تلقي رد بالغ الدقة»، وقد جاءت تصريحاته بعد أن أكد أن «الغالبية العظمى من القضايا تم الاتفاق عليها». وفي غضون ذلك، عبرت السلطات الروسية عن شكوكها بشأن إمكانية استعادة الاتفاق النووي مع إيران؛ بسبب العقوبات الغربية الواسعة النطاق المفروضة على الاتحاد الروسي بسبب الحرب في أوكرانيا.

وجاء رد الخارجية الإيرانية على هذه التصريحات، على لسان المتحدث الرسمي سعيد خطيب، الذي أعلن في مؤتمر صحفي: «سمعنا ورأينا تصريحات السيد لافروف عبر وسائل الإعلام، ونحن ننتظر التفاصيل عبر القناة الدبلوماسية». وأكد المتحدث الرسمي ضرورة ألا «يكون التعاون المدني السلمي لإيران مع دول أخرى، بما فيها روسيا، خاضعًا لأي عقوبة، لا سيما إذا كانت هذه العقوبات مفروضة من قبل طرف بعينه» لا من قِبَل الأمم المتحدة مباشرةً.

ومن ناحية أخرى، نشرت وكالة أنباء «فرانس 24»، 5 مارس، انتقادات على لسان مسئول إيراني كبير لم يُذكر اسمه، للمُطالَبات الروسية الأخيرة: «من خلال موقفها في فيينا، تريد روسيا تأمين مصالحها في مكان آخر. هذه الخطوة ليست بنّاءة للمحادثات النووية في فيينا»، كما أبلغ وزير الخارجية الروسي، الاثنين 7 مارس، نظيره الإيراني حسين عبد اللهيان، أن من الضروري ضمان حصول جميع المشاركين في اتفاق خطة العمل الشاملة المشتركة، على حقوق متساوية؛ من أجل التعاون بموجب أي اتفاق لإحياء الاتفاق المتوقف.

"التوجهات الروسية إزاء الاتفاق النووي الإيراني المُزمع توقيعه، في صورته الجديدة، خلال وقت قريب، بدأت تتخذ شكلاً أكثر ضبابيةً، بالتزامن مع الاجتياح الروسي للأراضي الأوكرانية مطلع العام الجاري؛ فقد جاء ذلك بعد أن شهد المسار الروسي في المفاوضات تحولات عِدة، كان أبرزها الدور الريادي الذي لعبه «ميخائيل أوليانوف» الممثل الروسي الدائم لدى المنظمات الدولية في فيينا، للتوفيق بين كافة الأطراف"

نظرة تحليلية للموقف الروسي:

مع اقتراب الاتفاق النووي الإيراني من لمساته الأخيرة، باتت هناك تساؤلات حول التحولات الطارئة للموقف الروسي إزاء إتمام هذا الاتفاق، التي يُرجّح كثيرون أنها استجدت بفعل الغزو الروسي لأوكرانيا، غير أن الغزو الروسي كان مُخططًا له بالفعل على مدار أشهر طويلة، يُرجّح أنها تعود إلى منتصف عام 2021، وفقًا لبيانات تم تسريبها إلى صحف أجنبية عن المجتمع الاستخباراتي الأمريكي. ويُقصَد هنا أن موسكو بالتأكيد كانت تشارك بفاعلية في مفاوضات إحياء الاتفاق النووي في التوقيت الذي كانت تُعِد فيه نفسها للغزو. يُستدَل على ذلك بأن روسيا كانت قد أعلنت مرارًا وتكرارًا، في مواقف سابقة، عن دعمها استعادة الاتفاق النووي الإيراني، لكن في شكله الأصلي؛ أملًا في تحرير شريك استراتيجي جديد لها من القيود المفروضة عليه. مثل ذلك، المحادثة الهاتفية التي دارت بين وزيرَي خارجية روسيا وإيران، في نوفمبر 2021، حول الاتفاق النووي، عندما وصفا استعادة الاتفاقية في شكلها الأصلي باعتباره «الطريق الصحيح الوحيد لضمان حقوق ومصالح جميع المشاركين في الاتفاقات الشاملة»؛ وذلك وفقًا لما نشره الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية الروسية وقتها.

ويُفسر التمسك الروسي بالاتفاق النووي في شكله الأصلي لعام 2015، بالدور الأساسي الذي يوفّره هذا الاتفاق لكُل من روسيا والصين فيما يتعلق بتنفيذ المشروعات الخاصة بالبرنامج النووي الإيراني السلمي المستقبلي للطاقة النووية، وفيما يتعلق كذلك بإعادة تأهيل قدرات طهران العسكرية.

ونفهم من كل ما سبق، أن موسكو كانت بالفعل تضع في حُسبانها مسألة تصعيد العقوبات الغربية ضدها ردًّا على تنفيذ الغزو، لكن الأرجح أنها لم تكن تتصور أن هذه العقوبات ستبلغ من الشدة هذا الحد الذي وصلت معه الأمور إلى وقوع كل ما يتصل بروسيا رهن مقاطعة غربية حادة، بدءًا من مصادر الطاقة التي أعلن الرئيس الأمريكي «جو بايدن»، الثلاثاء 8 مارس، عن فرض حظر أمريكي على واردات روسيا منها، بما يشتمل على النفط والغاز، وصولًا إلى مقاطعات شبه شاملة طالت الشعب الروسي نفسه، واشتملت على المطاعم الغربية، وشركات الكروت الائتمانية «فيزا» و«ماستر كارد» إلى آخره. بمعنى آخر: من المؤكد أن موسكو كانت تضع في مخططاتها أنها ستواجه العقوبات الغربية من خلال عقد شراكات جديدة وعميقة مع الدول التي من الممكن أن نطلق عليها «أعضاء نادي مَعزُولي العالم»؛ حتى تعمل هذه الشراكات على مساعداتها على الصمود أمام المُقاطعات الغربية المكثفة.

لذلك تلجأ موسكو في الوقت الراهن إلى المطالبة والتشديد على أهمية عدم المساس بحقوقها في أي تعاملات تجارية واقتصادية مستقبلية مع طهران، فتحقق بهذه الطريقة –ولا محالة– هدفًا استراتيجيًا واحدًا من اثنين؛ فإما أن يُقدم لها الغرب بالفعل الضمانات المكتوبة لحفظ حقوقها في الصفقات المستقبلية مع طهران، أو يرفض الغرب مطالباتها، فتتعرقل الاتفاقية برمُتها، وتبقى الأمور على حالها لمزيد من الوقت، فيترتب على ذلك أن تبقى صادرات الطاقة الإيرانية قيد العقوبات على حالها، وهو الأمر الذي يُحقق لموسكو هدفًا أكثر طموحًا، في توقيت حرج، ويجعلها تحتفظ لنفسها باليد العليا أمام واشنطن التي تسعى إلى حشد الدول المُصدِّرة للنفط، بما في ذلك تلك التي سبق أن خضعت لعقوبات نفطية غربية مُشددة، مثل فنزويلا وإيران؛ لأجل مُحاصَرة النفط الروسي ومقاطعته تمامًا.

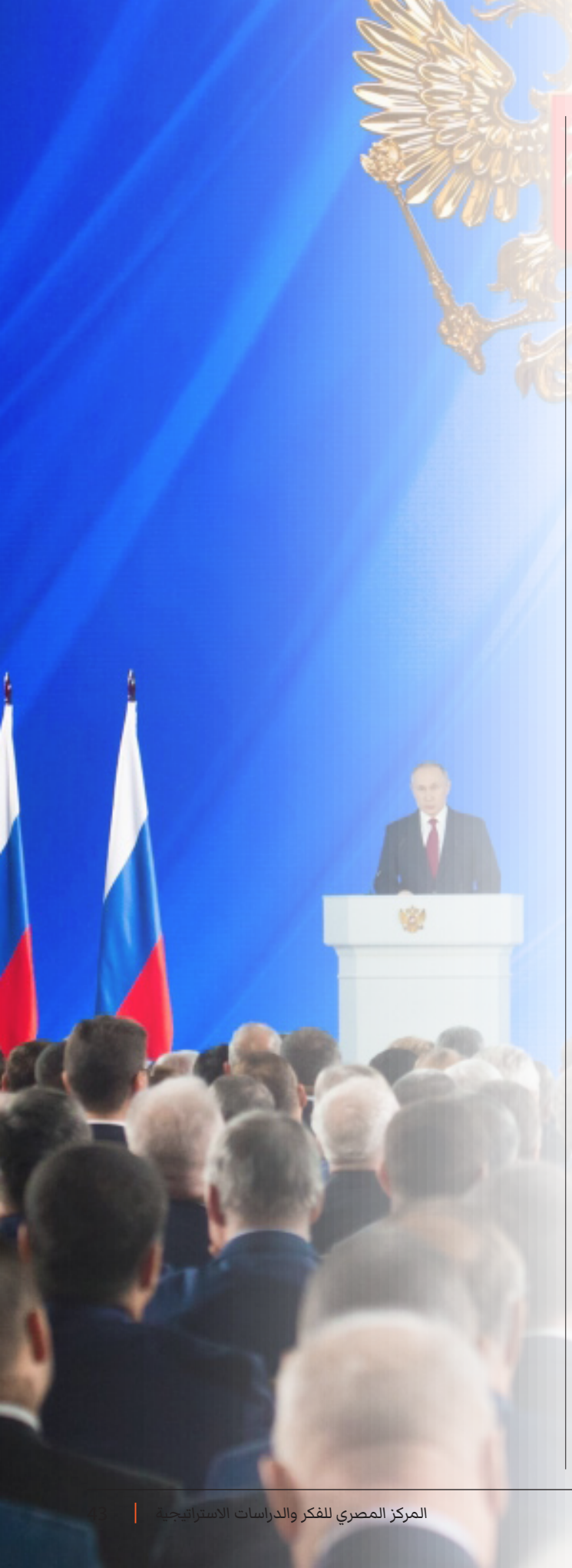

وبالنظر إلى البنود الخاصة باتفاق عام 2015، نجد أن هذا الاتفاق يحفظ للكرملين الحق في توقيف وتعطيل العمل بالاتفاق تمامًا؛ نظرًا إلى أنه يُلزم إيران بإرسال دفعاتها من اليورانيوم المنخفض التخصيب إلى روسيا، التي تقوم بدورها بتخصيبه وصولًا إلى نسبة 20%، ثم تُحوِّله إلى وقود نووي، قبل أن تعيده مرةً أخرى إلى إيران؛ حيث يتم استخدامه في مفاعلات الأبحاث النووية. وعادةً ما تضطلع روسيا بهذا الدور مقابل مكاسب خاصة يُتَّفق عليها بين البلدين. ويُرجح أن موسكو تنوي في غضون الأزمة الأوكرانية الراهنة أن تقوم بهذا التبادل إما مقابل الدولار الأمريكي، أو صفقات تجارية عملاقة تُغنيها عما تعرَّضت له من ضغوط غربية. لكن ماذا لو قررت روسيا عدم استقبال اليورانيوم الإيراني؟

عند هذه النقطة، تُدرك موسكو أن طهران بدورها سترفض إرساله إلى شريك استراتيجي غربي آخر؛ نظرًا إلى عدم موثوقية الغرب بالنسبة إلى إيران، وستتمسك بروسيا شريكًا تتعاون معه في هذا البند تحديدًا من الصفقة؛ لذلك ربما تنوي موسكو استخدام هذا البند كورقة أخيرة إذا أرادت بالفعل عرقلة إتمام الاتفاق النووي الإيراني نهائيًّا، كما أن أي محاولات من الغرب للبحث عن دولة أخرى تحل محل الدور الروسي في الاتفاق، ستستغرق الكثير من الوقت؛ ما يتسبب كذلك في تأخير التوقيع على أي اتفاق نهائي لفترة ليست قليلة من الزمن.

أي مصالح يمكن أن تحققها واشنطن من الاتفاق النووي الإيراني؟

مها علام (1)*

بعد 3 سنوات من الجمود، دخلت القضية الإيرانية مرحلة جديدة عمادها التفاوض؛ إذ توافقت كل أطراف خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA) على بدء سلسلة من المباحثات بغرض التفاوض حول الاتفاق النووي في فيينا؛ لفتح صفحة جديدة حول المسألة النووية، وهو ما تكلل بالنجاح بعد سلسلة طويلة من المباحثات، وصلت إلى ثماني جولات، وفي ظل أجواء دولية معقدة بسبب التصعيد الروسي العسكري ضد أوكرانيا؛ الأمر الذي يثير التساؤل حول المصالح التي حفّزت واشنطن على دعم الاتفاق ومهد طريق التوصل إليه.

*باحث بوحدة الدراسات الأمريكية

مصالح مُحفِّزة:

باتت الأزمة الإيرانية ضمن أولويات السياسة الخارجية لإدارة الرئيس الأمريكي «جو بايدن» منذ أيامه الأولى بالمكتب البيضاوي، واتسع الحديث حول السعي إلى القضاء على ميراث الرئيس «دونالد ترامب»، من خلال العودة إلى الاتفاق النووي، ورفع العقوبات المفروضة ضد طهران. وفي خضم ذلك، انطلقت الجولة الأولى من مباحثات فيينا حول البرنامج النووي الإيراني في 6 أبريل 2021 بين إيران ومجموعة «4+1»، التي تضم روسيا والصين وفرنسا وبريطانيا وألمانيا، على مستوى الخبراء؛ علمًا بأن واشنطن لا تشارك في المباحثات مباشرةً من خلال مبعوثها الخاص للشؤون الإيرانية «روبرت مالي»؛ لذا يبدو الأمر كمفاوضات غير مباشرة بين واشنطن وطهران يقوم الاتحاد الأوروبي فيها بدور المُنسق.

وبالنظر إلى الصعوبات التي واجهت الجولات المتتالية من مباحثات فيينا، يتضح وجود عدد من العوامل المؤثرة في مضمون المباحثات ومسارها؛ إذ تحمل الأوضاع الداخلية في واشنطن جانبًا من التأثير، كما تبدو رغبة إدارة «بايدن» في تحقيق إنجاز كبير بُعدًا رئيسيًا، وبالأخص مع اقتراب موعد انتخابات التجديد النصفي، إضافة إلى السعي إلى إيجاد مخرج من أزمة الطاقة على الساحة الدولية. وأخيرًا، تتبلور مسألة تعزيز الدور الأمريكي على الساحة العالمية مقترنةً بمزيد من العزل لروسيا. ويُمكن إبراز ذلك على النحو الآتي:

الرغبة في تحقيق إنجاز:

يبدو أن هناك رغبة من قبل إدارة «بايدن» في تحقيق إنجاز على صعيد هذا الملف؛ من أجل مغازلة الداخل الأمريكي؛ إذ يتضح أن هناك عددًا من المتغيرات التي تساهم في وضع الأطر التي تتحرك داخلها إدارة «بايدن»؛ منها إرث الإدارة السابقة المتعلق -من ناحية- بالاعتماد على العقوبات كأداة لإجبار إيران على الالتزام بمطالب واشنطن، والمتعلق من ناحية أخرى بحجم التجاوزات التي قامت بها طهران، سواء ما يتعلق بالملف النووي والصواريخ الباليستية، أو ملف تحركاتها الإقليمية المزعزعة للاستقرار. وعليه، يمثل الوصول إلى اتفاق فعّال في تجنيب الإدارة الأمريكية الظهور بمظهر الطرف الضعيف، لا سيما عقب الانسحاب العسكري الفوضوي من أفغانستان، الذي ساهم في وصول طالبان إلى سدة الحكم. ومن جانب آخر، فإنه مثلما استفادت الإدارة الحالية في النيل من إدارة «ترامب» بسبب فشله في إدارة الملف الإيراني، فهي تحمل، في سبيل ذلك، رغبة مماثلة في تحقيق إنجاز كبير، لا سيما أنه يمس حلفاءها المقربين، كإسرائيل ودول الخليج.

دعم سوق الطاقة العالمية:

أدى التصعيد العسكري ضد أوكرانيا إلى ارتفاعات ضخمة في أسعار الطاقة، صاحبتها ارتفاعات مماثلة في أغلب السلع والمنتجات والخدمات؛ فوفقًا لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية، تعد روسيا ثالث منتج للنفط في العالم؛ فقد أنتجت روسيا 10.5 مليون برميل نفط يوميا في عام

> **"الأزمة الإيرانية ضمن أولويات السياسة الخارجية لإدارة الرئيس الأمريكي «جو بايدن» منذ أيامه الأولى بالمكتب البيضاوي، واتسع الحديث حول السعي إلى القضاء على ميراث الرئيس «دونالد ترامب»، من خلال العودة إلى الاتفاق النووي، ورفع العقوبات المفروضة ضد طهران. وفي خضم ذلك، انطلقت الجولة الأولى من مباحثات فيينا حول البرنامج النووي الإيراني في 6 أبريل 2021 بين إيران ومجموعة «4+1»، التي تضم روسيا والصين وفرنسا وبريطانيا وألمانيا"**

2020، وصدّرت خمسة ملايين إلى ستة ملايين برميل، كانت نصف صادراتها إلى أوروبا. كما تعتبر روسيا منتجًا ومُصدِّرًا رئيسيًّا للغاز الطبيعي، الذي سجل مستويات قياسية منذ بدء الأزمة. وفي هذا السياق، قدمت واشنطن تأكيدات متكررة حول العمل على إيجاد بدائل للطاقة الروسية، في مُحاوَلةٍ لضبط أسعار الطاقة التي ستنعكس في هيئة موجات أكبر من التضخم في الداخل الأمريكي. لذا، يبدو أن الاتفاق النووي مثل مخرجًا أمام واشنطن للاستفادة من الطاقة الإيرانية باعتبارها للطاقة الروسية من جانب، مع العمل على ضبط الأسعار من جانب آخر. بعبارة أوضح، ستكون إيران قادرة على بيع نفطها في السوق المفتوحة مرة أخرى؛ ما قد يخفف شح الإمدادات العالمية، ويخفض الأسعار بنسبة قد تصل إلى 10%؛ الأمر الذي يوفر فرصة كبيرة أمام إيران لتعويض الخسائر التي تعرضت لها؛ إذ أدت العقوبات الأمريكية إلى انكماش صادرات النفط الإيرانية من 2.8 مليون برميل يوميًّا عام 2018 إلى 700 ألف برميل يوميًّا عام 2020.

تعزيز صورة ومكانة واشنطن:

نال مشهد الانسحاب الفوضوي من أفغانستان كثيرًا من صورة واشنطن ومكانتها على رأس النظام الدولي، وهو ما تكرر مجددًا مع اتجاه موسكو إلى شن حرب عسكرية ضد أوكرانيا. لذا سعت واشنطن، في سبيل ذلك، إلى تأكيد دورها على الساحة العالمية من خلال قيادة الجهود الدولية لمعاقبة موسكو وعزلها عن العالم. ومن ثم، فإن الوصول إلى اتفاق يعني أن روسيا فشلت في مساعيها لعرقلة المباحثات التي حاولت من خلالها الربط بين الحرب الأوكرانية والاتفاق النووي، كوسيلة لتخفيف الضغوط الاقتصادية الكبيرة التي تواجهها، وكورقة مناورة مع الغرب. عطفًا على ما سبق، يعني التوصل إلى صفقة نووية –في مضمونها– التحول –ولو نسبيا – في موقف إيران باتجاه التقارب مع الغرب؛ ما يحمل ضمنًا قدرًا من التغير في موقف طهران تجاه موسكو، وهو ما عبّرت خلاله عن دعمها الموقف الروسي من الحرب الأوكرانية مقابل توجيه اللوم إلى الغرب. وبذلك يحمل الاتفاق النووي تعزيزًا لصورة ومكانة واشنطن عالميًا، وتأكيدًا لاستمرار قيادتها.

مجمل القول أن التوصل إلى اتفاق نووي مع إيران لم يتم من فراغ، بل جاء بدافع عدد من المصالح المُحفّزة لواشنطن على المضي قدمًا في استكمال مسار المباحثات، والتوصل إلى صفقة مقبولة لديها القدرة على توجيه الأجواء في المنطقة صوب التهدئة.

> الصعوبات التي واجهت الجولات المتتالية من مباحثات فيينا، يتضح وجود عدد من العوامل المؤثرة في مضمون المباحثات ومسارها؛ إذ تحمل الأوضاع الداخلية في واشنطن جانبًا من التأثير، كما تبدو رغبة إدارة «بايدن» في تحقيق إنجاز كبير بُعدًا رئيسيًّا، وبالأخص مع اقتراب موعد انتخابات التجديد النصفي

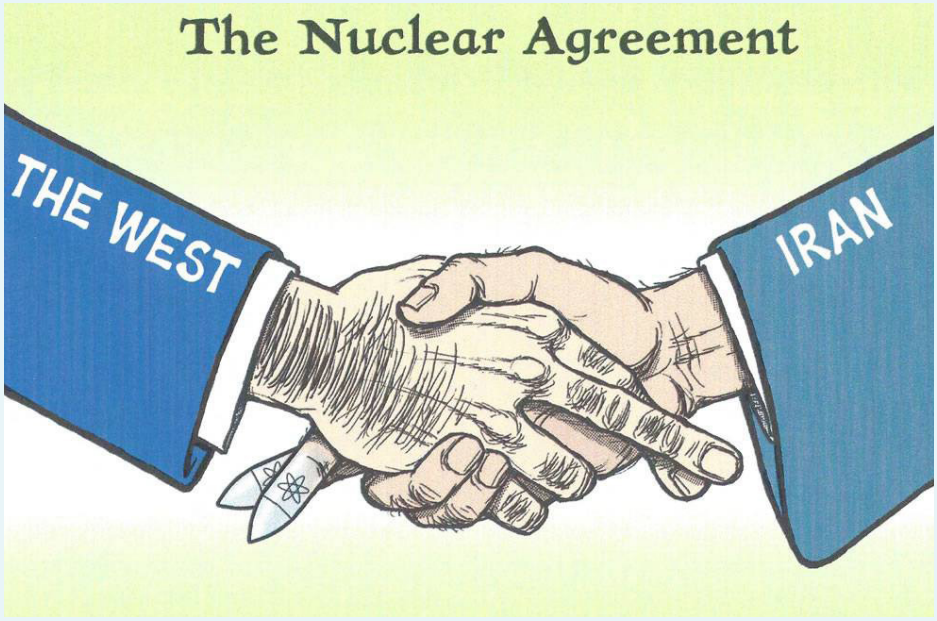

يقترب التوقيع على الاتفاق النووي الإيراني ليعيد الشرق الأوسط إلى دائرة الاهتمام الدولي من جديد، بما يمكن أن يؤدي إليه من تغيرات سياسية واقتصادية وربما أمنية. وربما تشهد المرحلة القادمة تطورات في شبكات العلاقات والتحالفات الإقليمية للتجاوب مع التغيرات العالمية التي تدفع إليها الأزمة الأوكرانية، والتغيرات الإقليمية التي تدفع إليها العودة إلى خطة العمل المشتركة بين إيران ومجموعة (5+1) بعد أن تعود الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاتفاق.

وقد خلصت الأوراق التي تم تقديمها إلى عدة استخلاصات؛ أهمها:

- أن العودة إلى الاتفاق النووي الإيراني يلقى القبول من الداخل الإيراني، ولا توجد معارضة مؤثرة في مواجهته؛ ففي النهاية لم تقدم إيران تنازلات تحد من قوة حكومة رئيسي التي تلقى الدعم الكامل من المرجعية الدينية العليا «علي خامئني»، والتي تجعل هذه الحكومة قادرة على تحسين الظروف المعيشية للشعب الإيراني، وتزيد من نفوذها الإقليمي نسبيا.
- أن لإيران ومصالحها ووكلائها عبر الإقليم،

واقعًا ينبئ بأن العودة إلى الاتفاق ستفرض تداعياتها على الصراعات المختلفة في الإقليم؛ ليس للقوة الإيرانية المتزايدة بعد رفع أغلب العقوبات عنها فحسب، بل لما يمكن أن تشهده التحالفات الإقليمية من تغيرات نتيجة تغير أولوياتها أو أولويات القوى الدولية في المنطقة.

- أن سوريا تظهر باعتبارها حالة خاصة في هذه المرحلة؛ إذ إن الحضور الروسي والإيراني في المشهد السوري متجذر وممتد؛ لذلك فإن رفع العقوبات عن إيران وفرض العقوبات على روسيا كليهما يمكن أن يؤثر على سوريا، سواء من حيث مستقبل العلاقات بين كل من روسيا وإيران، أو تنامي فرص عودة سوريا إلى الجامعة العربية، وما قد يعنيه هذا لإسرائيل التي توجه ضربات عسكرية للعناصر الإيرانية الموجودة في سوريا.

- أن الموقف التركي يظهر أكثر ثباتًا تجاه العودة إلى الاتفاق النووي وتقبلها ودعمها هذه العودة منذ البداية، اتساقًا مع تحفظها على الانسحاب الأمريكي من الاتفاق أثناء إدارة دونالد ترامب. ويرتبط الموقف التركي برغبة تركيا في الحفاظ على التوازن القائم، وضبط السياسة الإيرانية في الإقليم، بجانب ما يمكن أن توفره العودة إلى الاتفاق النووي من فرص لتحسين وتنمية العلاقات التركية بدول الخليج المتضررة من سياسات إيران ووكلائها.

- بالنسبة إلى وكيلي إيران في العراق (الحشد الشعبي) وفي اليمن (جماعة الحوثي) باعتبارهما الأكثر تأثيرًا في منطقة الخليج، فمن المتوقع أنه مع توقيع الاتفاق النووي الجديد تصبح إيران ذات قدرات أكبر ومساحات حركة أوسع؛ فمن المرجح أن يتجه الوكيلان إلى التحرك البراجماتي الذي يتسق مع التوجهات الإيرانية في المنطقة، سواء للتقارب مع دول الخليج أو لاستمرار الضغط عليهما، خاصةً الوكيل اليمني. وليس واضحًا بدرجة كبيرة أي المسارين ستسلكه إيران حين تستعيد مساحات أكبر من حركتها الاقتصادية والسياسية.

- أن روسيا في هذه المرحلة تريد استثمار الحرص الغربي عامةً، والأمريكي خاصةً على توقيع الاتفاق النووي مع إيران، سواء للتغطية على أخبار الأزمة الأوكرانية، أو لتحقيق إنجاز دبلوماسي دوليا، أو للاستفادة من النفط الإيراني؛ لذلك فإنها تهدف إلى تأمين مصالحها وعلاقاتها الاقتصادية والتجارية والفنية مع إيران. وأظهرت إيران تفهما للموقف الروسي ولم يستجب الرأي العام الإيراني لرد الفعل الغربي تجاه المطالب الروسية في الاتفاق.

- أن لدى الولايات المتحدة الأمريكية العديد من المصالح في إتمام الاتفاق النووي مع إيران، بما يتناسب مع الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط في المرحلة الراهنة. ورغم الاعتراضات التي يقدمها الحزب الجمهوري على العودة إلى الاتفاق؛ فإن الإدارة الأمريكية يمكنها توظيف العودة إلى الاتفاق سياسيًا في داخل الولايات المتحدة الأمريكية أو في سياستها الخارجية.

- أن هناك إعادة لهيكل توازن القوى في الإقليم، وأن التغيرات الدولية والإقليمية الجارية تفرض إعادة النظر في الكثير من العلاقات والتحالفات، وتفرض أدوات جديدة ومتطورة للتعامل الإيجابي والفعال مع هذه التغيرات، بما يضمن الحفاظ على المصالح الوطنية مستقرةً.

ان المعضلة الحقيقية التي تواجه اتمام الاتفاق هي غياب الثقة بين أطراف الاتفاق. فالجميع يتعجل الوصول لاتفاق لصالح خاصة به، إيران تريد رفع العقوبات المالية عنها لتحسين وضعها الاقتصادي وفقا لتقرير البنك الدولي فإن المبلغ الاحتياطي الذي يمكن أن يتاح لإيران هو 12.2 مليار دولار، بالإضافة إلى تنشيط علاقاتها الاقتصادية خاصة في قطاع النفط. وبالنسبة للدول الأوروبية فهي تريد الاستفادة من النفط الإيراني لتخفيض اعتمادها على الغاز الروسي نسبيا وتخفيض اسعار النفط المرتفعة جدا نتيجة العقوبات المفروضة على روسيا، وكذلك فإن عودة الولايات المتحدة للاتفاق يزيد من التزام إيران بالاتفاق. وتظهر استفادة الولايات المتحدة من الاتفاق في تقييد القدرة الإيرانية على إنتاج السلاح النووي بما يظهر كانجاز لادارة بايدن يوظف داخليا في تدعيم مكانة الحزب الديمقراطي في الانتخابات القادمة، ويحسن جزئيا من الصورة الخارجية للولايات المتحدة.

لكن غياب الثقة يجعل الجميع يتردد في المباحثات النووية، بين الموافقة على بعض المطالب ثم التراجع عنها والأمر يتجاوز مهارات التفاوض، ويتسبب هذا التردد في اطالة زمن المفاوضات وتأرجحها بين التقدم والتراجع، غير أن التقديرات تشير إلى أن تغليب الدول أطراف الاتفاق لمصالحها الذاتية هو ما سيدفعها للعودة للاتفاق النووي.

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولًا- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies

ecss.com.eg

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة

+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies